

دراســة

تأثيرات أزمة كورونا (كوفيد-19)
على قضايا التشغيل وأسواق العمل العربية

2020





منظمة العمل العربية

دراسة حول:

" تأثيرات أزمة " كورونا " (كوفيد-19) على

قضايا التشغيل وأسواق العمل العربية "

المحتويات

تقديم:

في إطار سلسلة الإصدارات التي تقدمها **منظمة العمل العربية** حول **تداعيات جائحة فيروس "كورونا المستجد"** على قطاعي العمل والعمال، والتي تهدف من خلالها إلى رصد وتحليل التأثيرات المرتبطة بتطورات تداعيات الجائحة في مراحلها المختلفة على العوامل المؤثرة على عنصر العمل، الذي يُعد من المدخلات الأساسية لكفاءة الاقتصاد.

تقدم **المنظمة** هذه الدراسة التي تتناول جانبا مهما من الجوانب التي تأثرت بشدة من تداعيات الجائحة، وهو قضية التشغيل في إطار الصدمات التي تعرضت لها أسواق العمل العربية، ويتم التركيز في هذه الدراسة على التلازم بين الجوانب الاقتصادية من ناحية، والمتغيرات المتسارعة في سوق العمل من ناحية أخرى، قصد معالجة الاوضاع الناشئة، والمتراكمة أيضا، بالنظر الى أن الازمة قد كشفت عن مكامن الوهن والقصور في عدد من النظم والآليات الحاكمة لأسواق العمل، وعكست في مجملها وجود اختلالات تراكمية في منظومة التشغيل، كما بينت الفجوة المعرفية الناجمة عن الأزمات والكوارث المدمرة لسوق العمل.

وتتطلب معالجة هذه الاختلالات المتراكمة بذل المزيد من الجهود لإرساء أسس مستقره لمقاربات جدية ومجددة في إطار شراكة فاعلة بين الشركاء الاجتماعيين، وصولا لصياغة مقترحات لعدد من الحلول **للحد من الآثار السلبية للأزمة في الوقت الراهن من ناحية**، ومن ناحية ثانية **الاستمرار في تعزيز مسار هذه الجهود لتكون نقطة انطلاق جادة لبناء سياسات اقتصادية واجتماعية جديدة للأجلين المتوسط والبعيد.**

من المفترض أن تتواكب هذه السياسات مع التوجه العالمي والعربي نحو التحول إلى الاقتصاد الرقمي، وتأخذ في الاعتبار الاستفادة من الإمكانات والمعطيات المادية والبشرية الهائلة للوطن العربي، لوضع خارطة للموارد العربية، بما في ذلك الاستثمارات المنتجة والقوى البشرية الفاعلة من أجل تحديد مقومات الإنتاج بجميع أشكاله ومجالاته، بناء على قواعد معلومات موثقة وخرائط مكانية وجداول زمنية وفقا لدراسات الجدوى التقنية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتكاملة، ويستهدف كل ذلك تأسيس قوة اقتصادية وبشرية عربية، تدفع بالاقتصادات والمجتمعات العربية قدماً في مواجهة المتغيرات الراهنة والمستقبلية، وتكون معها أسواق العمل العربية في مأمن من مخاطر أي صدمات مفاجئة مستقبلية.

فايز علي المطيري

المدير العام

فريق العمل

- هذه الدراسة صادرة عن منظمة العمل العربية، في عام 2020.
- التحرير الفني : السيد / مصطفى عبد الستار

المشرف على إدارة التنمية البشرية والتشغيل

- الإعداد والتحضير : فريق إدارة التنمية البشرية والتشغيل
- المتابعة : السيدة / شيرين صباح

رئيسة ديوان السيد المدير العام

- التنسيق والطباعة : السيد / معتز عزت

ديوان المدير العام

السيد / مصطفى عمر

وحدة الطباعة

تمهيد :

كشفت جائحة كورونا عن تصدعات ومكامن ضعف هيكلية عميقة في العديد من المؤسسات والاقتصـــاديات، فقد أدى انتشـــار الوباء إلى تفاقم العديد من التحديات التي كنا نواجهها منذ ســنوات طويلة كالفقر والبطالة وعدم شــمولية أنظمة الضــمان الاجتماعي وعدم كفاية أنظمة الحوكمة، وغيرها من القضـايا التي تعتبر مثاراً للقلق في منطقتنا العربية. ويبدو أن عواقب هذه الأزمة عميقة وطويلة الأمد، مع بداية انكماش اقتصـــادات دول عظمى وتراجع أســواق الأســهم العالمية والعربية، وبالتالي حرمان المنطقة العربية من الاســتثمارات التي تعثرت بفعل الجائحة. هذا وقد أدى الانخفاض في إيرادات الدول العربية من الســياحة والتحويلات المالية والتجارة والأنشـطة الاقتصـادية إلى الحد من الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي قدرتها على الاسـتمرار في تقديم برامج التحفيز لدعم المؤسسات المتعثرة وأسواق العمل.

إن الصـدمة التي أحدثها انتشـار فيروس كوفيد-19 في المنطقة العربية، كانت مزدوجة على المسـتوى الاقتصـادي والاجتماعي تسـبب في ارتفاع نسـب البطالة بشـكل ملحوظ وخاصــة بين صفوف الشباب، كما تسبب في فقدان ملايين العمال لوظائفهم إما نتيجة تدابيرالإغلاق الجزئي والكلي التي اتخذتها الدول العربية ودول العالم أو نتيجة تســريح لعدد كبير من العمال في القطاعات الاقتصــادية الأكثر تضــرراً، في حين يعتبر النســاء والعاملين في القطاع غير المنظم الخاسر الأكبر من تداعيات الأزمة.

لقد كرست هذه الجائحة ضعف العلاقة بين النمو الاقتصادي والتشغيل وأسواق العمل الذي يعتبر أحد التحديات التي تواجهها العديد من الدول العربية، وقد يعود ذلك إلى قلة التنوع في الاقتصـادات العربية، وضـعف اندماجها في سـلاسـل القيمة العالمية، وهذا ما سـنتناوله في هذه الدراســة؛ المكونة من أربعة أقســام؛ يتناول القســم الأول بعض تداعيات وتأثيرات الأزمة على أسواق العمل العربية ، ورصد تحديات سوق العمل على جانبي العرض والطلب وتوضيح تأثيرات الأزمة على عدد من القطاعات الإنتاجية المختلفة ، وفي القسم الثاني تعرضنا للاستجابات التي أتخذتها الدول العربية تجاه مجتمعاتها للتصــدي لتداعيات الأزمة ، مع اســتعراض الأســتجابة المؤسـسـية السـريعة لمنظمة العمل العربية، أما القسـم الثالث فقد حاولنا فيه تقديم وجهة نظر منظمة العمل العربية لدور أطراف الإنتاج الثلاثة حول مســتقبل التشــغيل في المنطقة العربية في ظل التأســيس للمنظومة الاقتصـــادية الرقمية وفق آليات الثورة الصـــناعية الرابعة ، وفي القسم الرابع والأخير ، قمنا بوضع خلاصة حول آثار سلاسل القيمة العالمية على أسواق العمل من واقع الدراسات الدولية ، وعرضنا بالتحديد لأحد التقارير المهمة الصادرة عن " منظمة التجارة العالمية " ، حيث يتصـل اتصـالا وثيقا بموضـوع الدراسـة ، وإن كانت له خصـوصـيته في طريقة المعالجة ، كونه مستمدا مباشرة من وثائق منظمة التجارة العالمية ، وقد حاولنا فيه تقديم إطار فكري مقترح لرؤية منظمة العمل العربية حول إحدي الفرص الســانحة لمســتقبل العمل في المنطقة العربية ، في ضوء مفهوم " سلاسل الإمداد والعرض " .

القسم الأول

أسواق العمل العربية بين صدمات العرض والطلب

مما لا شك فيه أن دول العالم أجمع، ومن ضمنها الدول العربية، تشترك في الخطوط الرئيسية لتأثيرات **تداعيات جائحة فيروس "كورونا"** على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية، حيث كشفت الجائحة عن هشاشة أسواق العمل في دول العالم أجمع المتقدمة والنامية منها على السواء، بينما تختلف شدة هذا التأثير وفقا لواقع الأداء الاقتصادي الوطني والإطار المؤسسي المنظم لسوق العمل من ناحية، وقدرة سوق العمل على تحمل صدمات العرض والطلب المصاحبة لتداعيات الجائحة من ناحية ثانية.

وفي هذا القسم، سنحاول توضيح طبيعة الصدمات الاقتصادية، وتأثيرات **جائحة فيروس "كورونا"، على أسواق العمل العربية**.

أولا - طبيعة الصدمات الاقتصادية:

هناك مظاهر عديدة للصدمات الاقتصادية التي يواجهها العالم حاليا بسبب هذه الجائحة، والتي يمكن تصنيفها على النحو التالى:

1- انخفاض العرض وانكماش الإنتاجية

نتيجة إجراءات الغلق الكلي أو الجزئي لأماكن العمل، فمن منظور اقتصادي فإن عمليات الإغلاق وحظر السفر تقلل الإنتاجية بشكل مباشر، وبطريقة تسببت في إنخفاض الناتج الكلي وحجم التشغيل مما أدى إلى تسريح شرائح كبيرة من الفئات العاملة.

2- جانب الطلب

والذي تقلص بشكل كبير، نتيجة الإجراءات الاحترازية، وتقييد حركة المواطنين والسفر، مما أدى إلى تقليل حجم الطلب على الأيدي العاملة في سوق العمل، وكذا بالنسبة للمستثمرين، حيث سادت حالة من الحذر والترقب تمنعهم من ضخ أية أموال في مشروعات أو استثمارات جديدة.

3- سلاسل الإنتاج والتوريد

تلقى قطاع التصنيع في معظم دول العالم صدمة قوية، في ظل التأثير الواضح لجائحة فيروس "كورونا" علي سلاسل التوريد العالمية ، خاصة في دول آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية، فاعتبارا من بداية عام 2020 كان وباء "كورونا" متمركزا في الصين، بجانب اليابان وكوريا

أكثر الدول تضررا، وبالنظر إلى مركزية هذه الدول في سلاسل التوريد العالمية للعديد من السلع المصنعة، والتي كانت تزود الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، بأكثر من 25% من وارداتها الصناعية بشكل عام، وترتفع هذه النسبة لأكثر من 50% عند الحديث عن قطاع الكمبيوتر والإلكترونيات، فإن ما حدث تسبب في كساد بعض الصناعات، وأثر على القطاع الصناعي بشكل عام.

4- النطاق الزمني والمكاني

إن كل الصدمات، التي شهدها العالم في التاريخ الحديث، كان لها نطاق جغرافي محدد، وكذلك إطار زمني بلغت خلاله الذروة ثم توقفت، إلا أن **فيروس "كورونا"** أثبت صعوبة السيطرة على انتشاره، فهو ينتشر في كل أنحاء العالم ليترك آثار الصدمة على معظم الاقتصادات، دونما إطار زمني واضح من المحتمل أن ينتهي خلاله هذا الوباء، وبالتالي هناك حالة من عدم اليقين حول مدى عمق الآثار الاقتصادية المحتمل حدوثها في جميع أنحاء العالم، وهو الأمر الذي قد يولد بدوره سياسات وردود فعل يصعب التنبؤ بها.

ثانيا - أسواق العمل العربية :

من الأهمية بمكان أن نعرج بشكل سريع على ماهية أسواق العمل، وخصائصها، ومحددات عرض العمل والطلب عليه، قبل الخوض في تحليل صدمات العرض والطلب التي تعرضت لها أسواق العمل بسبب تداعيات جائحة كورونا، حيث يشير المفهوم البسيط لأسواق العمل إلى المكان الافتراضي الذي تتم فيه عملية التفاعل بين قوى العرض والطلب، عرض العمل والطلب عليه.

وبالنسبة لعرض العمل، فإنه يتمثل في قوة العمل المكونة من المشاركين في النشاط الاقتصادي بمختلف المهن والوظائف، بالقطاعات المتنوعة المساهمة في توليد الناتج المحلي الإجمالي، سواء المشتغل بالفعل أو المتعطل ، وتتمثل محددات عرض العمل في عدة عوامل، يأتي في مقدمتها معدل النمو السكاني، ومنظومة التعليم بكل مراحله وأبعاده الكمية، من حيث معدل الاستيعاب والقيد، والأبعاد الكيفية المتعلقة بنوعية وجودة التعليم، ومنظومة التدريب بمختلف مستوياته وأنواعه، من التدريب المهني والتقني والإداري، بالإضافة إلى مؤسسات التشغيل والتوجيه المهني، ومكاتب التشغيل، سواء الحكومية أو الخاصة، والمواقع والتطبيقات الإلكترونية على شبكات الإنترنت المساعدة في البحث عن فرص العمل، والتأهيل للوظيفة .

أما الطلب علي العمل، فله محددات يأتي في صدارتها، موقف المؤسسات الإنتاجية، سواء من شركات القطاع العام أو أجهزة القطاع الحكومي، ومشروعات القطاع الخاص بمختلف مستوياته، المشروعات الصغرى والصغيرة العاملة في القطاع الرسمي أو غير الرسمي، والمشروعات المتوسطة والكبيرة، كما يتحدد الطلب علي العمل وفق منظومة السياسات والتشريعات والإجراءات ذات العلاقة بحفز الطلب الكلي، والطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، وتركيبة الناتج القومي، ومعدل النمو، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي والدخل القومي، وقواعد البيانات والمعلومات المتوافرة...إلخ

خصائص أسواق العمل العربية :

يمكن أن نحدد أهم الخصائص المحددة لأسواق العمل العربية على النحو التالى:

1- تعدد أنظمة وقوانين العمل في عدد من الدول العربية

ومن ذلك مثلا في بعض الحالات: قانون العاملين المدنيين في الدولة – القانون المنظم لقطاع الأعمال العام وشركاته القابضة والفرعية -قانون العمل (في القطاع الخاص) – القانون المنظم للجمعيات الأهلية - القوانين المنظمة للتعاونيات، مما يتطلب قبل كل شيء رسم سياسة شاملة يسهم في تحقيقها كل من جهاز الخدمة المدنية (أو القطاع الحكومي)، والقطاع العام ، والخاص، والتعاوني، ومنظمات المجتمع المدني.

2- التفاوتات والتباينات في المستويات الأجرية

والتي لا تتوقف على تباين الأنظمة التشريعية الحاكمة للأجور، فقط، ولكن أيضاً علي اختلاف نوعية النشاط الاقتصادي، ما بين أنشطة الإنتاج السلعي، وأنشطة الخدمات، وفي داخل كل منها، حيث نلاحظ في العديد من الدول العربية مثلاً إرتفاع مستوى الأجور عموما في قطاعات الصناعات الاستخراجية، النفطية والمعدنية، عنه في الصناعات التحويلية، كما يزيد مستوى الأجر في قطاعات التشييد والكهرباء عن العديد من القطاعات السلعية الأخرى، وبالمثل، فإن من الملاحظ في حالات متعددة أن الأجور في القطاعات المدرة للنقد الأجنبي ترتفع عن مثيلتها في قطاعات خدمية أخري، كما يرتفع مستوي الأجور في أنشطة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عن المستوي العام للأجور في معظم الدول العربية، كما يقع التفاوت في المستويات الأجرية أيضا حسب اختلاف المواقع الجغرافية، ما بين الريف والحضر، وبين المناطق الحضرية ..إلخ.

3- من حيث شروط العمل اللائق، وبخاصة

أ- **منظومة الحماية الاجتماعية**، بما في ذلك: التأمينات الصحية، والتأمين ضد البطالة، والمعاشات التقاعدية، وضرورة وضع سياسة فعالة للتعامل مع مخصصات صناديق التأمين والمعاشات، لتجنب هدر أموال المؤمن عليهم.

ب- **الخدمات العمالية الضرورية**، بالمستوى المناسب، وفي مقدمتها الإسكان العمالي، ووسائل الانتقال من وإلى أماكن العمل، وطرق الحماية من أضرار وإصابات المهنة (أنظمة الصحة والسلامة المهنية) والتعويض العادل عنها، بالإضافة إلى توفير مخصصات مناسبة كبدل لمخاطر المهنة في بعض الأنشطة، خاصة التعدين ومناجم الفحم والحديد.

ج- من حيث **ظروف العمل في القطاعات الإنتاجية** ومختلف الأنشطة الاقتصادية، ومن ذلك مثلا: تقديم وجبات مجانية للعاملين – أو بسعر معتدل – ووسائل الانتقال من وإلى مكان العمل.

4- تحقيق مستويات للأجور والرواتب، بالتناسب مع مستويات الأسعار

مع الأخذ في الاعتبار معدلات زيادة الإنتاجية، ويتحقق ذلك عن طريق توفير أسس ومقومات العلاقة المتوازنة بشكل صحيح بين أضلاع مثلث (الأجور والأسعار والإنتاجية).

5- من حيث الإطار القانوني والمؤسسي للعلاقة بين أطراف الإنتاج الثلاثة (الحكومة وأصحاب الأعمال ومنظمات العمال)

كفالة التنظيم التشريعي والمؤسسي المناسب من خلال تفعيل قنوات الحوار المجتمعي المناسبة والإدارة الجيدة للمفاوضات العمالية والمفاوضة الجماعية.

ومن الأبعاد المتعلقة بأداء أسواق العمل العربية والمصاحبة للخصائص السابقة ما يلي:

1- **طبيعة التوزيع القطاعي للعمالة**، انعكاسا لطبيعة هياكل الإنتاج، حيث تتركز معظم العمالة في الأنشطة المتعلقة بالقطاعين الأول والثالث (الزراعة والمناجم من جهة، والخدمات من جهة أخري)، فإن إزالة تشوهات النظام الإنتاجي المقدمة الطبيعية لإزالة التشوهات في سوق العمل.

2- **العلاقة التوزيعية بين نصيب عنصر العمل من الدخل القومي (مخصص الأجور) ونصيب عوائد حقوق التملك**، حيث تستأثر " حقوق التملك " بالشطر الأعظم من الدخل الوطني بشكل عام، مقابل نصيب محدود نسبياً للأجور، وهذا هو الواقع أيضا على المستوى العالمي ككل، نتيجة تضاؤل أجور العاملين غير المهرة، ومتوسطي المهارة، في ظل الثورة التكنولوجيه الراهنة.

3- **توسع " القطاع غير المنظم " واستئثاره بشطر كبير نسبيا من سوق العمل**، والذي يصل إلى حدود أن يكون أكبر مشغل للعمالة في بعض الدول العربية، حيث يهيمن على نحو 50% من العمالة، حسب بعض التقديرات.

ثالثا - صدمات العرض والطلب:

صدمة العرض: تعرف صدمة العرض بالزيادة المعروضة من القوى العاملة بمختلف أنواعها، نتيجة الاستغناء عنها من مجموعة من المؤسسات العاملة ضمن سوق العمل في مختلف الأنشطة الاقتصادية.

صدمة الطلب: تعرف بالانخفاض الحاد في الطلب على القوى العاملة في مجالات محددة أو متعددة نتيجة أزمة اقتصادية شديدة وفقا لحركة الأنشطة الاقتصادية في سوق العمل.

هذا، وبفعل صدمات العرض والطلب، مع تفاقم حدة تأثيرات الجائحة على مستوي العالم، أشارت منظمة العمل الدولية، في إصدارها الخامس عن الأزمة وسوق العمل والذى أشرنا إليه، إلى أن تأثير الوباء كان أشد مما تم تقديره سابقا، وحذرت من أن انتعاش سوق العمل مجددا ليس مؤكدا، ولن يكون كاملا أو كافيا للعودة إلى مستويات ما قبل الأزمة، وذلك حتى في أفضل السيناريوهات، بالإضافة إلى احتمال استمرار فقدان الوظائف على نطاق واسع، وذكرت أن عدد ساعات العمل المفقودة في جميع أنحاء العالم في النصف الأول من العام الحالى 2020 كان أسوأ بكثير من التقديرات السابقة، حيث وصل الانخفاض إلى 14% في ساعات العمل العالمية خلال الربع الثاني من عام 2020، وبما يعادل فقدان 400 مليون وظيفة بدوام كامل، ونوهت إلى أن تلك تُعد زيادة حادة مقارنة بتقدير مرصدها التحليلي السابق، والذي كان يشير إلى انخفاض نسبته 10.7% فقط بما يعادل 305 ملايين وظيفة.

وأكدت أن هذه الأرقام تعكس الوضع المتدهور في العديد من مناطق العالم خلال الفترة الماضية، خاصة في الاقتصادات النامية، حيث بلغت خسائر وقت العمل في الربع الثاني من العام الحالى ما نسبته 18.3% في الأميركتين، وفي أوروبا وآسيا الوسطي 13.9%، وفي آسيا والمحيط الهادي 13.5%، أما في الدول العربية فبلغت 13.2%، ونوهت بأن الغالبية العظمي من العمال في العالم، وبما يصل إلى 93%، يستمرون في العيش في بلدان بها نوع من الإغلاق في مكان العمل[1] .

[1] - الإصدار الخامس لمنظمة العمل الدولية حول تأثيرات فيروس "كوفيد-19" على أسواق العمل - 30 يونيو 2020.

كما أشـارت إلي أن جائحة "كورونا" كشـفت عن هشـاشـة أسـواق العمل في جميع أنحاء العالم، حيث يشير تقديرها إلى ارتفاع معدل البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى 14.7%، مع فقدان 20.5 مليون وظيفة في شـــهر إبريل الماضـــي، مقارنة بأدنى مســتوى للبطالة كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد حققته منذ خمسين عاما عند 3.5% ، اضافة إلى زيادة في الأعداد التي سجلت للحصول على إعانة البطالة، لتتجاوز 33.3 مليون نسمة، من منتصف مارس وحتى بداية مايو 2020، وبشـكل عام تشـير التقديرات الدولية إلى أن اسـتمرار إغلاق الشـركات لمدة شـهر يتسـبب في تعرض 20% منها إلى خطر الإفلاس، وتزداد هذه النسـبة إلى 45% في حال استمرار الإغلاق لمدة 3 أشهر، بدون تدخل الحكومات.

في ضـــوء ذلك نجد أن جميع دول العالم تشـــترك في حدة تاثيرات جائحة "كورونا" على سوق العمل، وإصابتها بضرر بالغ على جانبي العرض والطلب معا.

وبحســـب ظروف الجائحة ولإمكان التحليل، يمكن تقســـيم مدى تأثيرات الجائحة إلى 3 مراحل على النحو التالى:

المرحلة الأولي - ظهور الفيروس وانتشاره (ديسمبر 2019 - مارس 2020):

- مع بداية ظهور الفيروس في الصـين نهاية عام 2019، ونتيجة لاعتماد عدد من الأنشـطة الاقتصـادية العربية على مكوناتها الإنتاجية من الصـين ضـمن سـلاسـل التوريد العالمية، تأثرت هذه المنشـــآت بعدم الامداد، مما تســـبب في الغلق الكلي أو الجزئي، وفي تســـريح العمالة أو تخفيض الأجور.
- مع زيادة انتشـــار الفيروس بعد إعلان منظمة الصـــحة العالمية اعتباره جائحة عالمية في مـارس 2020، وبـدايـة اتخـاذ قرارات حظر التجوال في معظم الـدول، والغلق الكلي أو الجزئي، اتخذت غالبية الشركات قرارات بالتسريح المؤقت والدائم لفئات عمالية كثيرة في عدد من القطاعات الاقتصادية مما أدى إلى فقدان بعض الوظائف في المصانع، وانخفاض أجور بعضها.
- ومع تشـــديد الإجراءات الاحترازية، تم غلق العديد من الأنشـــطة الخدمية والترفيهية من مطاعم ومحال تجارية، الأمر الذي أدى إلى تعطل كامل للفئات العاملة بهذه القطاعات.
- وبحســـب طبيعة النشـــاط، تحولت نســـبة كبيرة من القطاع الخاص للعمل عن بُعد (من المنزل) باســـتخدام التقنيات الإلكترونية، وتفاوتت الإنتاجية، حيث توقفت أنشـــطة آخرى لعدم إمكان تأدية العمل عن بُعد، مثل قطاعات البناء والتشييد والنقل.

- كما كانت المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر من أكثر القطاعات تأثرا بتداعيات الجائحة لمحدودية إمكانياتها، وعدم قدرتها على الاستمرار في وجه الوباء، مما تسبب في الغلق التام لعدد كبير منها، وتسريح فئات عمالية كثيرة.
- وتسببت الجائحة في اختفاء مؤقت لعدد من المهن، واندثار مهن آخرى، فضلا عن التأثر الشديد والسريع للعاملين بالقطاع غير المنظم، والعاملين بقطاع الأنشطة الترفيهية، مثل النوادي الرياضية، والمسارح، والسينما، وتوقف مؤقت لمعظم العاملين بقطاع الفنادق وخدماتها.

المرحلة الثانية - زيادة حدة الجائحة (منتصف مارس – منتصف يونيو 2020):

- رغم تفاقم حدة الجائحة، ونتيجة إجراءات الغلق، مع استمرار تنفيذ الإجراءات الوقائية التي اتخذتها معظم الدول العربية، إلا أنه تم استمرار العمل استثنائيا بعدد من القطاعات الضرورية، مثل القطاع الصحي والصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية، وقطاع الصناعات الغذائية، وتجارتها، وبعض الأنشطة الخدمية المكملة لها (مثل خدمة توصيل الطلبات)، مما أدي إلى إيجاد وظائف جديدة، على الرغم من أنها غير منتظمة وتعمل بشكل مؤقت.
- وعلى إثر تعليق حركة النقل والطيران الدولية، توقفت القطاعات التصديرية والاستيرادية عن العمل تماما، وتعطلت سلاسل التوريد عن العمل، وتوقفت بعض المصانع بشكل كامل نتيجة لذلك، بالإضافة إلى ظهور حالات مصابة بالفيروس في كوادرها البشرية.
- كما تسبب تعليق حركة النقل بكل أنواعه، وإجراءات التباعد الاجتماعي، وحظر التجوال في توقف أو تعطل قطاع السياحة والفنادق.
- وبالتوازي مع انخفاض أسعار النفط، وتوقف حركة السياحة بجميع أنواعها، بما فيها السياحة الدينية، والخدمات المرتبطة بها، فإن ذلك أدى إلى الاستغناء عن أعداد كبيرة من العمالة في هذه القطاعات.
- وتضررت شريحة كبيرة من النساء العاملات، نظرا لكونهن يمثلن النسبة الغالبة من المشتغلين في القطاعات الأكثر تأثرا بتداعيات الجائحة، مثل القطاع الصحي، وقطاع الصناعات التحويلية، فضلا عن زيادة احتمالية تعرضهن للإصابة بالفيروس.
- وأدى إغلاق المصانع، وتوقف الإنتاج بشكل نسبي، مع توقف حركة التجارة الدولية، إلى انخفاض في مستويات الأجور، خاصة للفئات العمالية من أصحاب المهارات المنخفضة.

المرحلة الثالثة - الانحسار والتعايش (منتصف يونيو – أغسطس 2020) :

- مع تعافي الاقتصاد الصيني بشكل كبير، والعودة التدريجية للعديد من الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية إلى دوران عجلة الإنتاج في الأنشطة الاقتصادية المختلفة بعدما تأثرت بشدة بالتوقف، فإن ذلك أدى إلى التحسن في الطلب على العمالة.
- ومع بدء الفتح التدريجي للأسواق في عدد كبير من دول العالم، واهتمام الجميع بمعايير السلامة المهنية، والإجراءات الإجبارية للصحة الوقائية، للتعايش والتكيف مع تداعيات الجائحة ووقف نزيف الخسائر الفادحة، لا سيما بانحسار تأثيرات الفيروس في عدد كبير من الدول، فإن ذلك أدى إلى زيادة الطلب تدريجيا على الفئات العاملة في عدد من القطاعات، خاصة تلك التي تم الاستغناء عنها نتيجة الغلق.
- وبالعودة الجزئية التدريجية لحركة النقل والطيران، عادت حركة التجارة الدولية في حدود معينة، مما أسهم في عودة الأنشطة التصديرية والاستيرادية أيضا، وبدء عودة الفئات العمالية التي قد تم الاستغناء عنها من قبل.
- ويلاحظ أنه من المتوقع بعد بدء حركة سوق العمل في الدوران، لتأخذ مسارها الطبيعي، ستزداد الصدمة في جانب عرض العمل، نتيجة الداخلين الجدد لسوق العمل من خريجي الجامعات والمدارس، بالإضافة إلى قطاع كبير من الفئات التي تم الاستغناء عنها وتسريحها نتيجة تأثيرات الجائحة، وتغيير نظم العمل في معظم الأنشطة الاقتصادية باعتمادها على آليات الاقتصاد الرقمي.

إضافة إلى ما سبق، وإنطلاقا منه أيضاً، يمكن أن نسوق بعض الحقائق:

- لم تفقد الأجهزة الحكومية وقطاعات الأعمال العامة في الدول العربية قوتها العاملة حيث لم يحدث تسريح للعمالة، وإن تم ففي أضيق نطاق.
- القطاع غير المنظم، من أكثر القطاعات التي تأثرت بشدة بتداعيات الجائحة.
- القطاع السياحي والفندقي واجه هبوطا حادا في التشغيل.
- النساء من أكثر الفئات تضررا جراء الجائحة، نظرا لمشاركتهن بنسبة كبيرة من المشتغلين في قطاعات الصحة والتعليم، وعدد من أنشطة الصناعات التحويلية، والأنشطة الخدمية المختلفة.
- تأثر قطاع التصدير والاستيراد بشكل كبير جراء الغلق لحركة النقل.

- وقوع معظم المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر في دائرة الإفلاس جراء تداعيات الجائحة والتي كانت تستوعب أعدادًا كبيرة من الفئات العمالية.
- ضعف البنية التحتية الصحية في عدد من الدول العربية، خاصة في الكوادر البشرية المساعدة (التمريض، عمال الصيانة الطبية).
- كشفت تداعيات الجائحة عن ارتفاع معدلات البطالة بصفة عامة، وفي الفئات الشبابية بصفة خاصة، لا سيما في قطاعات النقل، والخدمات الغذائية، والأنشطة الترفيهية، والتي كانت تستوعب أعدادًا كبيرة من العمالة غير المنتظمة، والباحثين عن عمل.
- أظهرت ظروف الجائحة ضعف مخرجات المنظومة التعليمية والتدريبية في عدد من الدول العربية، ونقص المهارات في عدد من القطاعات، لا سيما في الهيكل الأساسي للقطاع الصناعي الطبي.
- الفئات العاملة من ذوي المهارات المنخفضة، أفرادها أكثر من يواجهون خطر فقدان وظائفهم، نتيجة تعثر الصناعات التحويلية، كما سيعاني أصحاب الوظائف المتخصصة نقص التشغيل بسبب خفض الرواتب.
- الفئات العاملة من ذوي المهارات العالية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، هي من الفئات القليلة التي لم تتأثر بتداعيات الجائحة، فضلا عن استفادة فئات محدودة في بعض البلدان من العمالة غير المنتظمة بالعمل في قطاع تجارة التجزئة في المواد الغذائية، وخدمات التوصيل.
- ربما يمكن القول إنه من الإنعكاسات الإيجابية للتغيرات الأخيرة نتيجة الازمة، التحسن الإيجابي في مواصفات العمالة نتيجة اهتمام الجميع بمعايير السلامة، والتبني الإجباري للإجراءات الصحية الوقائية.

رابعا - تأثيرات وتداعيات أزمة "كورونا" علي القطاعات الإنتاجية:

أدت جائحة **"كورونا"** وما تبعها من إجراءات تقييد الحركة والحجر إلي تقلص غير مسبوق في الأنشطة الاقتصادية، وآثار متفاوتة علي القطاعات الإنتاجية في مختلف مناطق العالم، وفي الدول كافة، ومن ثم أثرت بالدرجة الأولى على قوة العمل الحالية والمتوقعة .. وفيما يلي نرصد الآثار المتفاوتة على بعض القطاعات الإنتاجية المختارة، علماً بأنه لم تتم حتي الآن دراسات مفصلة ومعمقة بالقدر الكافي، ربما لضيق المدى الزمني المتاح للدراسات الاقتصادية المتأنية، ولكن توجد بعض الدراسات الأولية لعدد من المؤسسات العربية والدولية، والتي تتم الاستعانة بها علي سبيل المثال:

1- قطاع النفط[2]:

يشـــير تقرير صـــندوق النقد العربي **"آفاق الاقتصــــاد العربي"** إلي أنه قبل تفشـــي جائحة **"كورونا"**، سجلت الزيادة في مستويات الطلب العالمي علي النفط انخفاضـا في عام 2019، بما يعكس تباطؤ الاقتصـــاد العالمي، وعقب انتشــار فيروس "كورونا"، قامت منظمة أوبك بمراجعة تقديراتها لمعدل نمو الطلب العالمي على النفط بـالخفض في مـارس (آذار)، ممـا يعكس تبـاطؤ الاقتصـــاد العالمي المرتبط بانتشــار فيروس "كورونا"، حيث يمثل هذا الانخفاض في مســتويات الطلب على المنتجات النفطية أكبر الصدمات على صعيد الأسعار في سوق الطاقة، وبالرغم من استعادة أسعار النفط معدلاتها إلى حد ما في هذه الأثناء، إلا إنها عاودت بالانخفاض لأقل من 20 دولارًا أمريكيا للبرميل (مزيج برنت) في إبريل / نيســـان ، فاقدة نحو 70% من قيمتها، ومن المتوقع أن تســـاعد عمليات تخفيض الإنتاج إلي تجنيب أو تأجيل بلوغ مرافق التخزين لطاقتها القصوى بشكل يضع حدا لاستمرار انخفاض أسعار النفط .

ويؤكد صـــندوق النقد العربي أن تداعيات جائحة "كورونا" ســوف تؤثر على الدول العربية المصدرة والمستوردة للنفط علي حد سواء، متوقعة تأثر مستويات النشاط الاقتصادي في الدول العربية، نتيجة تأثر مســتويات الطلب الخارجي التي تســهم بنحو 48% من الطلب الكلي، علاوة على تأثر الإنتاج في عدد من القطاعات الاقتصـادية الاسـاسـية التي تسـهم بنحو 60% من الناتج المحلي الإجمالي ، وتراجع الإنفاق الاســتهلاكي والاســتثماري، وهو ما ســينعكس على بعض الاستثمارات في المرحلة المقبلة، فضلا عن تأثر القرار الاستثماري بما سيؤول إليه الوضع خلال الأشـــهر المتبقية من عام 2020، وهو ما قد يؤدي إلي تأثر المشــاريع الاســتثمارية القائمة والمخطط لها .

2- قطاع السياحة والسفر[3]:

يعتبر قطاع السياحة والسفر أحد القطاعات الاقتصـادية الأكثر تضـررا من تداعيات جائحة فيـروس "كـــورونا" ، حـــيث يحتمل أن تتـــراوح آثـــار الصدمة لصناعة السياحة العالمية بين 45 و70% من إجمالي الناتج اعتمادا على حدة الجائحة، وتعكف العديد من الدول، ومن بينها

[2] - صندوق النقد العربي: تقرير " آفاق الاقتصاد العربي" الإصدار الحادي عشر - إبريل 2020.

[3] - دراسة تحليلية حول " الأزمات العالمية السابقة التي أثرت على الاقتصاد والسياحة والسفر ومقارنتها مع أزمة جائحة كورونا " – بالتعاون بين المنظمة العربية للسياحة والاتحاد العربي للنقل الجوي.

الدول العربية، على تبني تدابير موجهة لدعم قطاع السياحة والسفر في بلدانها ، حيث أوصى الاتحاد العربي للنقل الجوي والمنظمة العربية للسياحة بضرورة وضع معايير عالمية لإعادة انطلاق قطاع السياحة والسفر، تضمن ثقة وسلامة المسافرين، والضيوف، والعاملين في القطاعات المعنية.

ولقد أدى انتشار فيروس "كورونا" المستجد إلى إغلاق معظم دول العالم حدودها أمام حركة النقل الدولي، ومن ضمنها النقل الجوي، مما أثر سلبا على قطاع السياحة العربية والعالمية.

ووفقا لتقرير صادر عن مجلس السياحة والسفر العالمي، فإن العالم قد يواجه خسارة 100 مليون وظيفة في قطاع السياحة والسفر، بسبب انتشار وباء "كورونا"، وهذا الرقم يمثل زيادة 30% مقارنة بالتقديرات الأولية الصادرة في شهر مارس / آذار 2020، ومن المتوقع خسارة 75 مليون وظيفة في دول مجموعة العشرين وحدها.

كما أنه من المتوقع أن تتراجع مساهمة قطاع السياحة والسفر في الناتج الإجمالي للعالم العربي في عام 2020 بنحو 126 مليار دولار مقارنة بعام 2019، مما يعرض نحو 4 ملايين وظيفة للخطر، إذ من المتوقع أن ينخفض الاستثمار في قطاع السياحة والسفر في العالم العربي بنحو 25.4 مليار دولار عام 2020 مقارنة بعام 2019، كما من المتوقع أن تنخفض إيرادات السياحة الدولية بين 50 و 60 مليار دولار في عام 2020 مقارنة بعام 2019 .

أما بالنسبة للتأثير على إيرادات وعمليات المطارات، فقد أشار التقرير إلى توقعات المجلس الدولي للمطارات بانخفاض حركة المسافرين بنسبة 38% في عام 2020، كما يتوقع انخفاض إيرادات المطارات بنسبة 45% للعام نفسه لتصل إلى نحو 96 مليار دولار مقارنة بتقديرات سابقة لعام 2020 كانت قد بلغت 171.8 مليار دولار ما قبل تفشي جائحة فيروس "كورونا".

ويتوقع المجلس الدولي للمطارات توقف العمليات في العديد من المطارات الثانوية بين عامي 2020، 2021، حيث سيؤثر انخفاض الطلب على السفر بشكل كبير على إيراداتها.

3- تحويلات العاملين المغتربين[4]:

أدت تداعيات جائحة "كورونا" إلي تأثير كبير على تحويلات العمال المغتربين إلي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، وتحديدا تلك التحويلات الواردة من دول أوروبا ودول الخليج، ففي عام 2018، بلغت القيمة الإجمالية لهذه التحويلات إلي المنطقة نحو 62 مليار دولار أمريكي، وشكلت ارتفاعا بنسبة 9% مقارنة بالعام الذي سبقها.

[4] - دراسة بعنوان "البنك الدولي يتوقع أكبر تراجع في التحويلات في التاريخ الحديث "إصدارات البنك الدولي بتاريخ 22 إبريل 2020.

ومن بين دول المنطقة الأكثر تـأثرا بهذا الانخفـاض في التحويلات، والنـاجم عن جـائحـة "كورونـا" مصـــر ولبنـان، ولكن من المتوقع أن تواجـه دول عربيـة أخرى هذا الانخفـاض في التحويلات، وخاصة الأردن وفلسطين من ناحية، ودول المغرب العربي بالتحديد (تونس والجزائر والمغرب) من ناحية ثانية.

ويذكر في هذا السياق أن مصر تحتل المرتبة الخامسة عالميا من ناحية تلقي التحويلات من العمال المغتربين، والتي وصـــلت إلى 26.8 مليار دولار أمريكي في عام 2019، وما يمثل ما نســبته 10% من الناتج المحلي الإجمالي ، وبينما احتفظت قيمة التحويلات خلال الفترة ما بين ديســمبر كانون الثاني 2019، ومارس 2020 بمعدلاتها المعتادة، والتي تقارب الســتة مليارات دولار أمريكي، إلا أن التوقعات تفيد بأن تنخفض هذه القيمة بما يقارب 2.3 مليار دولار خلال الفترة من إبريل / نيســان - حتي يونيو/حزيران 2020، وفي لبنان بلغت قيمة التحويلات 7.3 مليار دولار (وهو ما يســاوي 12% من الناتج المحلي) في عام 2019، ونظرا إلى أن نصــف هذه التحويلات تقريبا تحول من العمالة اللبنانية في دول الخليج، فمن المتوقع أن يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى النقص في قيمة المبالغ التي يتم تحويلها، وبحسب بيانات صندوق النقد الدولي، من المتوقع أن تنخفض قيمة التحويلات التي تتلقاها تونس بنســبة 12%، بحيث تقل نســبة مساهماتها في الناتج المحلي الإجمالي من 5.5% في عام 2019 إلى 4.4%.

هذا بالنسبة للوضع الحالي أما بالنسبة للمستقبل، فإن عودة التحويلات إلى معدلاتها السابقة، يعتمد على نجاح خطط تحفيز الاقتصـــاد في الاقتصـــادات المتقدمة، وأيضـــا علي تطور حركة الهجرة العالمية وديناميكيات أسواق العمل من بين عوامل آخري.

مما سبق يتضح مدى التأثير البالغ الذي أصـاب جانبي العرض والطلب في أسـواق العمل العربية نتيجة أزمة جائحة **"كورونا"**، التي أدت إلى تداعيات خطيرة في الأوضـــاع المعيشـــية وانهيار الأمن الوظيفي وأمن الدخل والتنامي بدرجة غير مسـبوقة في مؤشـرات فقد العمل، حيث كانت مفاجئة ظهور وانتشـــار فيروس "كوفيد -19" والتزايد المتســـارع في أعداد المصـــابين والوفيات أو الفاقدين لأعمالهم ولأنشـطتهم الاقتصـادية قسـرا سـبباً في التردي الخطير للأوضـاع التي اجتازت كل الحدود والنظم الاقتصـــادية والصـــحية.. وغيرها، وكانت أكثر إيلاماً واشـــتدادا بدرجات أكثر قوة على النســاء العاملات اللائي يفتقدن التحصـــين بالحماية الاجتماعية، والعاملين في القطاع غير المنظم، والعمال المهاجرون والنازحون، والمنشـــآت الصـــغيرة والمتوســـطة

ومتناهية الصغر، وذوي المهارات القليلة، وغيرهم.

ولقد وصــفت كريســتيان لاجارد، المدير الســابق لصــندوق النقد الدولي، ورئيس البنك المركزي الأوروبي الأزمة بأنها مفاجئة للجميع[5]، من حيث الشدة في التأثير والشمولية لكل دول العالم دون استثناء، وهي أكبر بكثير من تأثيرات فيروسات وبائية سابقة، كما أن أكثر الأضرار لحقت بالعمال في صحتهم، وخسارة أعمالهم بأحجام فاقت التوقعات.

وامتدت الآثار أيضــا لتنال النظم والأنشــطة الاقتصــادية والمالية والبورصــات العالمية والوطنية. وأورد تقرير غرفة التجارة الأوروبية، على سبيل المثال تاكيداً على أن وباء "كورونا" كشف هشاشة العديد من المؤسسات والشركات الدولية، وحدوث اضطرابات في سلاسل وآليات التجارة العالمية، أن ما يحدث بسبب الجائحة سيؤدي إلى إعادة النظر في طريقة ممارسة الأعمال في المستقبل، مما سينعكس بشكل مباشر على حدوث تغيرات مذهلة على أسواق العمل وعلى الاقتصاد العالمي.

---

[5] - مجلة السياسة الدولية، العدد 221، يوليو 2020: جائحة كورونا وانفجار الأزمات الاقتصادية.

القسم الثاني

الاستجابات الداعمة للتعامل مع الأزمة وتداعياتها

يمكن تقسـيم هذه الاسـتجابات الداعمة للتعامل مع الأزمة في المنطقة العربية إلى **نوعين**، **الأول استجابات الحكومات نحو مجتمعاتها، والثاني الاستجابات المؤسسية لعدد من المنظمات المعنية ذات العلاقة، ونتناولها بالعرض على التوالي كما يلي:**

النوع الأول - استجابات حكومات الدول العربية نحو مجتمعاتها:

إزاء الواقع المتأزم، والتطورات السريعة والمتلاحقة للأزمة ، لم تقف حكومات الدول العربية مكتوفة الأيدي، بل تحركت بشكل استباقي باستجابات استثنائية وسريعة في كل اتجاه اقتصاديا وصحيا واجتماعيا، للحفاظ على أركان المجتمعات، وحياة البشر، وبقائهم، والتضامن معهم في التصدي لخطورة هذه الجائحة وآثارها المدمرة، وهذه الاستجابات تأخذ في الاعتبار حماية وصيانة صحة الجميع أولا، وحماية الأنشطة الاقتصادية بكل ركائزها العامة والخاصة من السقوط والانهيار، وتقدم يد العون والمؤازرة لجميع الفئات، خاصة الفئات الأكثر تضررا، والمهمشة والضعيفة.

ومن خلال المتابعة والرصد لمنظمة العمل العربية لاستجابات الدول العربية للتصدي للأزمة، وجدت أنها تضمنت في مجملها عددًا من الإجراءات المشتركة، نستطيع أن نبرز أهمها على النحو التالي:

1- السعي نحو تحفيز الاقتصاد والتشغيل:

تميزت التدخلات الحكومية في غالبية الدول العربية بالاستباقية في مواجهة تداعيات أزمة "كورونا" والتعامل معها، والتخفيف من آثارها على كافة الأصعدة، ومن الجدير بالذكر المقاربة الواضحة التي اهتمت بها كل الدول، وهي حماية أرواح مواطنيها، فلم يتم النظر إلي التكاليف المادية ، فكل شيء يمكن تعويضه إلا حياة البشر، والذى يمثل أصل وسبب ومنبع كل العمليات في أى مجتمع.

فاتخذت الدول قرارات وإجراءات هامة لعبت الدور البارز في توجيه السياسات المالية بصفة عامة، والسياسات الاقتصادية بصفة خاصة، فأتاحت مخصصات كبيرة لخططها الشاملة، لإدارة الأزمة، والتعامل معها، لمساندة مجتمعاتها، وتبنت سياسات مالية نشطة، عملت على تكييفها مع الأوضاع الحالية للأزمة.

وقد تم توجيه دعم مالي وحزم تحفيزية للقطاعات المتضـررة، بما ينعكس بشـكل مباشـر على قدرة المنشـآت الاقتصـادية على الاحتفاظ بقوتها البشـرية العاملة، والحرص في نفس الوقت على اسـتقرار النظام المالي، فكلفت البنوك المركزية بتيسـير السـياسـة النقدية إلى حد كبير عن طريق تخفيض أسعار الفائدة الأساسية، وهو ما وصل بها إلى مستويات منخفضة تاريخيا، حيث ستعزز هذه التخفيضات في أسعار الفائدة المسار المستقبلي للسياسات النقدية، والبرامج النقدية الموسعة.

وقدمت البنوك المركزية سـيولة إضـافية للنظام المالي بصـفة عامة، وللقطاع الصـحي والقطاعات والشـركات المتضـررة والمتعثرة بصـفة خاصـة، وحتى الآن، أعلنت غالبية البنوك المركزية خططا أكثر مرونة في توفير السيولة.

كما اتخذت إجراءات جيدة بشـأن تعليق سـداد القروض واسـتهدفت أقسـاط الديون للأفراد والشـركات المتعثرة في قطاعات بعينها للتخفيف من حدة الأعباء ، ثم أيضـا توسـيع نطاق الإجراءات والتدابير المالية لمسـاندة الأنشـطة الاقتصـادية والقطاعات الإنتاجية التي لديها القدرة على احتواء الأزمة، وتسـعي لإسـراع وتيرة التعافي من المنظورين التشـغيلي والإنتاجي ، كما إستهدفت المؤسسات المتخصصة في تمويل عدد من المصانع لتعديل خطوط إنتاجها، بما يتناسب مع احتياجات المرحلة، لإنتاج وتوفير المسـتلزمات اللازمة للقطاع الصـحي، والسـلع والمنتجات الأسـاسـية، وأشـارت هذه المؤسـسـات إلى اسـتعدادها لاتخاذ المزيد من الإجراءات إذا اقتضـت الظروف.

2- دعم المشروعات الاقتصادية.. والحفاظ على الوظائف والدخول:

اتخذت معظم الدول حزمًا من القرارات والإجراءات التي من شـأنها تعليق دفع الضـرائب أو خفضـها، وتأجيل دفع المسـتحقات والاشـتراكات المالية، من تأمينات وتراخيص وأعباء مالية أخرى تستحق للدولة أو إلغائها مدة الجائحة في بعض الدول.

وسـعت الإجراءات إلى الحفاظ على قوة العمل من خلال التدخلات السـريعة بإتاحة الحدود الائتمانية اللازمة لتمويل رأس المال العامل لصـرف رواتب العاملين بالشـركات، ومتابعة القطاعات الأكثر تأثرا بانتشـار الفيروس، ووضـع خطط لدعم الشـركات العاملة بها، كما اعتمدت إجراءات لصـرف منح مالية للعمالة غير المنتظمة، وصـرف إعانة طوارئ لتعويض العمالة بالقطاعات الأكثر تضـررا، وعملت على تحديث وتطوير قاعدة بيانات سـوق العمل، لتشـمل الغالبية العظمي من العاملين، لاسـيما في القطاع غير المنظم لتوسـيع نطاق التأمين والحماية الاجتماعية.

3- حماية المواطنين والعاملين أثناء تأدية مهامهم الوظيفية :

بالنظر إلى عدم وجود آليات دولية مشـــتركة لمواجهة الأزمة ، أصـــبح تعويل المواطنين بالدرجة الأولى على إجراءات حكوماتهم، الأمر الذي عزز الثقة في تلك الحكومات، خاصـــة في ظل تميز الإجراءات التي اتخذها عدد متزايد من الدول العربية على كافة الأصـعدة، ومنها الطبي على نحو خاص، مما عزز مفهوم الانتماء، وهذا ما عكسته المبادرات التطوعية.

وقدمت الدول العربية نموذجا طيبا، حينما قامت بإجلاء مواطنيها من الخارج، خاصـــة من الدول التي تفشـــت فيها الجائحة بشـــكل كبير، مع التأكيد على القدرة الاســـتيعابية للقطاع الطبي للتعامل مع حالات الإصابة أو الاشتباه في الإصابة بالفيروس.

فضـلا عن التأكيد على أن الخدمات الطبية تقدم للجميع، المواطن والوافد على حد سواء، وفي إطار الآليات المستخدمة من حكومات الدول لإدارة الأزمة، سعت الدول إلى تسخير كل إمكاناتها للحفاظ على مجتمعاتها، حيث تطلب الوضع في بعض الدول التدخل بالقوة لإنفاذ القانون، فسمحت الدول لقوات الأمن والقوات المسـلحة باسـتنفار كل أجهزتها، خاصـة الطبية منها، الأمر الذي كان له أثرًا ملموسًـا في الفرض الإجباري للإجراءات التي اتخذتها الحكومات من غلق كلي أو جزئي أو حظر تجوال... الخ.

كما عززت الدول العربية من معايير الصـحة والسـلامة المهنية للتكيف مع الظروف الطارئة للأزمة باتخاذ عدد من التدابير الاحتوائية لانتشـــار الفيروس، حيث غيرت الدول في القطاع الحكومي وقطاع الأعمال العام من أسلوب العمل من حيث تقليل عدد ساعات العمل وآلية استكمال الوظائف، عن طريق العمل عن بُعد للقطاعات التي تسمح ظروف عملها بذلك، مع منح مزيد من الإجازات مدفوعة الراتب، خاصة النساء العاملات والفئات الأكثر عرضة للإصابة بالمرض.

النوع الثاني - الاستجابات المؤسسية الداعمة للتعامل مع الأزمة وتداعياتها:

في إطار الخروج من دائرة الأزمة، وتوفير اســـتجابات مرجعية داعمة للدور العربي، على المسـتويين القومي والوطني، في التعامل مع تداعيات أزمة "كورونا" على الاقتصـادات وأسـواق العمل العربية، ظهرت بعض الاســـتجابات العربية والدولية باتجاه التعافي من الأزمة وتداعياتها ووضـــع حد لتفاقمها، وفي هذا الســـياق يمكن اســـتعراض بعض النماذج لمثل هذه الاســـتجابات

على النحو التالي :

أولا - استجابة منظمة العمل العربية :

لقد بادرت منظمة العمل العربية، كونها المنظمة العربية القومية المعنية بقطاعى العمل والعمال، بإصدار استجابة تساعد الدول في مواجهة تداعيات هذه الأزمة ، بعنوان "تداعيات محتملة لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية، وآليات المواجهة المقترحة، وانعكاساتها على أسواق العمل العربية"، ونشرتها على موقعها الإلكتروني في 18 مايو/ آيار 2020، والتي اعتمدت فيها على إعداد منظومة قياس متعددة المراحل في إطار سلسلة من التوقعات التي تعكس وضعية الأزمة وآثارها القائمة والمتوقعة على أسواق العمل في الدول العربية، وبناء رؤية استشرافية مبنية على المعطيات والوقائع التي تم رصدها عربيا وعالميا **فضلاً عن العديد من الأنشطة والفاعليات التي قامت بها المنظمة خلال الفترة الماضية منها :**

- **دراسة حول " العودة للعمل أثناء جائحة كوفيد – 19 "** بتاريخ 17 مايو 2020 .
- **دراسة حول " تأثيرات جائحة كوفيد – 19 على أنظمة الحماية الاجتماعية "** 9 يونيو 2020.
- **ورقة عمل حول " تداعيات أزمة كورونا على سوق العمل وتفعيل برنامج الحماية الاجتماعية لمحاربة الفقر والبطالة .** 24 يونيو 2020.
- **الويبينار الأول حول " اساسيات وتقنيات العمل عن بعُد "** 11يونيو 2020 .
- **الندوة التفاعلية حول " استئناف العمل أثناء جائحة كوفيد – 19 "** 22 يونيو 2020 .
- **ندوة حول " تأثيرات وتداعيات أزمة كورونا على سوق العمل وارتفاع معدلات البطالة والفقر في المنطقة العربية "** 24 يوينو 2020 بالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة المنظمات والاتحادات العربية) .
- **مناقشة التداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد – 19 على الصناعات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص في الوطن العربي"** يوم 1 / يوليو/2020 بالتعاون مع القطاع الاقتصادي بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية واتحاد الغرف العربية .
- **جلسة عمل حول " تأثيرات تداعيات جائحة كورونا على قضايا التشغيل وأسواق العمل العربية "** 8 يوليو 2020 .
- **ندوة حول " تأثير جائحة كوفيد – 19 على المرأة العربية العاملة "** 15 يوليو 2020 .
- **الويبينار الثاني حول " مراجعة استراتيجيات إدارة الموارد البشرية في ظل تغير بيئة**

الأعمال بعد جائحة كوفيد – 19 " 22 يوليو 2020 .

- **ندوة تفاعلية حول " دور تكنولوجيا المعلومات والاتصـــال من أزمة كورونا ، ومدى تأثيـــرها في إعادة رسم المنظومة الاقتصادية الرقمية ، وانعكاستها على سوق العمل "** 9 سبتمبر 2020 .
- **ندوة حول " التحديات التى تواجه أنظمة الحماية الاجتماعية في ظل جائحة كورونا "** 16سبتمبر 2020 .

الإطار العام المرجعي للاستجابة:

تأسست استجابة منظمة العمل العربية على المراجعة التحليلية للموقف العربي، وما تمخضت عنه من تصـورات وإجراءات اسـتباقية احترازية قامت بها الحكومات العربية، من دعم ومسـاندة مهمة للقطاع الخاص في معظم الدول العربية للتقليل إلى أقصــى حد ممكن من تداعيات أثر هذه الجائحة خلال ســنة 2020، وكذلك على التوقعات التطورية بشــأن زيادة حجم البطالة على المسـتوى العربي العام، ومن حيث أن هذه الجائحة قد تتسـبب في زيادة عدد المتعطلين في الدول العربية.

وتم تحديد أولويات هذه الاســتجابة العربية وفقا لمرجعية الوضــع القائم، ولإضــفاء المرونة المطلوبة وفقاً لمعطيات الوضــع القائم، فجاءت متغيرة بتغير وتبدل نمط ووتيرة الأزمة وسـرعة تقلبها، خاصـة، وأنه في سياق آليات إدارة الأزمة في بعدها المرجعي وضرورات دعم القرار في حالات شـدة التأزم والكوارث تكون المعطيات شــديدة التبدل هي الأخرى، بحيث تكون المرونة المطلوبة مستجيبة لهذا التغير والتبدل لتواكب التغير في المواقف والإجراءات المطلوبة.

البعد الوطني للاستجابة:

يتجه هذا البعد في اسـتجابة منظمة العمل العربية نحو تبنى تأسـيس والإعلان عن اسـتحداث منصـات وطنية لنظام وطني لمعلومات وبيانات أسواق العمل في كل دولة عربية، تفتح من خلالها أبواب التسـجيل للعمالة المتعطلة والمسـتهدفة، والدعوة أيضــا إلى التســجيل التوثيقي عبر هذه المنصـات لجميع الموارد البشـرية، وخاصـة غير الرسـمية العاملة بكل دولة عربية، وذلك لتحفيز هذه الموارد في خارج القطاع المنظم بالخصــــوص للإقبال بالتســجيل، وهذا يدفع باتجاه تمكين أنظمة التشغيل الوطنية من القيام بتقديرات أكثر واقعية حول أوضـاع سوق العمل بما يكفل العناية بالمتضررين من تداعيات هذه الأزمة.

التحول التحفيزي إلى القطاع المنظم :

الدفع باتجاه التزام أطراف الإنتاج الثلاثة بتطوير حزم من المحفزات المشجعة والمباشرة للشركات والمؤسسات العاملة الرسميه، وجعل جانب منها مطروحا ومتاحا للشركات الخاصة والمسجلة حديثاً لهذه المنصات، الأمر الذي يوجد نوعا من الثقة بين قطاعات العمل الرسمية وغير الرسمية بتوفير حزم من الضمانات والمميزات والمحفزات في ظروف تحديات الأزمة، ولإيجاد مظلة للحماية والدعم عموما، وفي ظروف التأزم على وجه الخصوص، **وتشمل هذه المحفزات:**

- **توفير التمويل المالي** في ظل سياسة ما يعرف بسياسات العمل النشطة ليشمل المشروعات الصغيرة والصغرى والحرفية بصورة فعالة، لتحمل جانب من أعباء الأزمة وتبعات تباطؤ الاقتصادات الوطنية.
- **تأجيل أو إلغاء كلي أو جزئي أو إعادة تقسيط لعدد من الالتزامات** والمستحقات المترتبة على القطاع الخاص، مثل جانب من تكاليف الطاقة وأقساط التأمين واشتراكات الضمان الاجتماعي وكذا العبء الضريبي وتكلفة الإقتراض.
- **مراعاة التنسيق في تحديد أوقات الحظر** والبقاء في المنازل مع متطلبات عدد من الأنشطة الإنتاجية والخدمية والحيوية، وتيسير ظروف واستثناءات التحاق العاملين بها لمواصلة أعمالهم في تلك الأنشطة وفق تصاريح فردية أو عامة.
- **العمل على تطوير مبادرات داعمة للقطاع الخاص الوطني** للقيام بدوره في توفير الخدمات، وإنتاج وتوزيع السلع التي انقطعت بفعل توقف حركة التجارة الخارجية إلى حد بعيد.
- **سرعة إيجاد آلية أو إجراء بمنح إعانات مؤقتة** وملائمة لتمكين العمالة المتضررة من تدبير متطلبات المعيشة.
- **تشجيع ودعم مبادرات القطاع الخاص** في التعامل مع الآثار المدمرة لأزمة ظهور وانتشار فيروس "كورونا" على الاقتصاد وسوق العمل وأوضاع العمال، باتجاه تحمل الظروف الاستثنائية، وتمكينهم من التوجه نحو بدائل مناسبة للعمل، وتحوير أنشطتهم الاقتصادية للاستجابة بكفاءة مع الحاجات الملحة.

البعد القومي للاستجابة:

تتجه استجابة منظمة العمل العربية في بعدها القومي للتعامل مع انتشار الجائحة وشدة آثارها إلى التعامل **مع بيئتين للعمل هما:**

- **بيئة وفئة العمال المهنيين من ذوي المهارات العالية** للتعامل مع الأعمال المتطورة ذات الكثافة المعرفية العالية، كالعمل الافتراضـــي، والعمل عن بعد، والعمل عبر المنصات الإلكترونية.
- **بيئة وفئة العمال غير المهنيين وغير المؤهلين** للعمل في مجالات التقنية الرقمية وغير المستجيبين لشروط العمل الافتراضي والعمل عن بعد.

- ووفقا لاستجابة المنظمة، فإن هذه الوضعية تمثل فرصة وتحديا على حد سواء، **وذلك كما يتضح على النحو التالي:**

1- **تكمن الفرصة في أن هذا النوع من النشاط الاقتصادي المتوافق مع بيئات العمل عن بُعد،** والافتراضي، والرقمي عموما، هو نشاط مناسب ومستجيب لرفع معدلات الالتحاق بالعمل والمشاركة الفعالة في النشاط الاقتصادي لأعداد كبيرة من القوى العاملة العربية، خاصة المرأة وذوي الاحتياجات الخاصـــة، والعمال المقيمين في أماكن نائية والمقبلين الجدد على سوق العمل. وقد أكدت **منظمة العمل العربية** على أن هذه المعطيات إذا ما أُحسن توظيفها وتفعيلها ستكون لها آثار إيجابية في إيجاد الكثير من فرص العمل، وفتح آفاق واسعة وواعدة ومتطورة وأقل تأثرا من انتشار الفيروس بين المشتغلين بها.

- أما فيما يتعلق بكونها تمثل تحديا، فإن استجابة **منظمة العمل العربية** تضع في إعتبارها أن هناك غياباً ملحوظاً في التشـــريعات المُنظمة لهذا النوع من العمل مع الحاجة لسرعة تهيئة بيئة العمل المتطورة والمحفزة والأكثر استجابة لهذا التوجه، واعتباره ضرورة ملحة وليس اختيارا.

2- وفي هذا البعد، تلتزم **المنظمة** بالعمل والتنســيق مع شــركاء الإنتاج الثلاثة في كل الأقطار العربية، ووضـــع خارطة طريق، والدفع باتجاه تحديد الملامح والأطر الإجرائية لبيئة العمل عن بُعد والافتراضـــي، ورعاية حوارات وفعاليات بين شـــركاء العمل والإنتاج، **وذلك في الاتجاهات التالية:**

- **الدعوة لوضـــع خريطة للاســـتثمارات العربية** تتضـــمن تحديد المواقع ومقومات الإنتاج بكافة أشكاله ومجالاته وفق ما سبقت الإشارة إليه.
- **إعطاء اهتمام خاص لتفعيل آليات وإجراءات مرنة وميسرة** للضمان الاجتماعي للعمال المتضـررين لمواكبة الاستجابة لمتطلبات المعيشـة في مواجهة نقص فرص العمل وفقر الدخل.

القسم الثالث

دور أطراف الإنتاج الثلاثة في مواجهة تأثيرات جائحة فيروس كورونا

تعتبر صدمتا العرض والطلب علي عنصر العمل والاختلالات في أسواق العمل، من أهم التحديات التي تواجه الدول العربية في المرحلة الراهنة والمستقبلية، متأثرةً بتداعيات جائحة كورونا التي عصفت بأقوى اقتصادات العالم، ويتطلب الواقع الاقتصادي العربي بسبب هذه الجائحة رؤية صحيحة وثاقبة أكثر من أي وقت مضي ، نظرا لكثرة التحديات وعظم المسئولية التي تواجهه، كانخفاض معدلات النمو والتغير الهيكلي لأسواق العمل، وما نتج من زيادة في عدد الفقراء والعاطلين عن العمل وزيادة معاناتهم من جراء الجائحة، وقد قدمت حكومات الدول العربية الدعم الضروري والممكن للحفاظ علي كياناتها الاقتصادية، ويبقى اعتماد منهج مشترك مع أطراف الإنتاج الثلاثة، وصولا لآليات تفاهم بين كل أطراف العملية الإنتاجية، وتقديم معالجات للتخفيف من حدة تأثيرات جائحة كورونا، وفي الوقت نفسه معالجة الضعف والقصور المؤسسي الذي كشفته الجائحة، للتأسيس لصياغة منظومة اقتصادية حديثة وفق آليات وتقنيات الثورة الرقمية على نحو يعظم الاستفادة من التكنولوجيا المتطورة، وفي هذا الجزء نتناول بالتفصيل دور كل طرف من أطراف الإنتاج الثلاثة في مضمار معالجة تأثيرات تداعيات كورونا علي أسواق العمل العربية خاصة قضية التشغيل ، وذلك على النحو التالي:-

- **دور الحكومات**

يعتبر الدور الرسمي للدولة هاماً وأساسيا في وضع منهج مشترك ومتكامل في معالجة تأثيرات الجائحة، ومعالجة أوجه الضعف والقصور المؤسسي والعمل على تأسيس منظومة متطورة لأسواق العمل، حيث تضع الدولة الخطط المناسبة وفق أسلوب ممنهج، من خلال مجموعة من الإجراءات والآليات والاستراتيجيات لتحقيق الهدف المنشود، ويتطلب تطبيق استراتيجيات أسواق العمل النشطة إصلاحات وبناء سياسات قادرة على مواجهة التحديات في المدي القريب والبعيد، وتتمثل الأدوار المختلفة للحكومات في الآتي: -

أولا - العمل علي إيجاد بيئة أعمال مواتية:

بتعزيز سيادة القانون لمعالجة العقبات التي تعيق النمو والتطور المرتبط بآليات الاقتصاد الرقمي، وتقف عائقا أمام إنشاء بيئة عمل آمنة للعمل، تكبح البيروقراطية والفساد الإداري، فثمة

مؤسسات وشركات كبيرة عامة وخاصة، غير فعالة مرتبطة بمؤسسات الدولة، وتتمتع بحماية من المنافسة وتحافظ عليها بيئة سياسات أعيد تصميمها لصالحها ، وقد كشفت الجائحة عن عدم قدرتها على مواجهة الأزمة وكانت عبئا ثقيلا علي كاهل الدولة وتؤكد الدراسات أن وجود المؤسسات الغير فعالة لا تخدم العملية الاستثمارية ، في حدود الاستراتيجيات الموضوعة كما يؤكد ذلك تقرير التنمية الإنسانية العربية أن المؤسسات الغير فعالة تُعد أكبر عائق أمام تطور القطاع الخاص[6] العامل في الحقل التنموى.

ثانيا - التوسع في برامج التشغيل الممولة حكوميا:

وضمان مساهمة الاستثمار العام في القطاعات الرئيسية للبنية التحتية، والعمل على وضع معايير ناجعة للتشغيل في المشروعات الحكومية، تعالج أوجه الضعف والقصور التي كشفتها تداعيات الجائحة، باتخاذ الإجراءات التي تساعد على توفير فرص عمل تستوعب الفئات العمالية المناسبة وفقا للمعطيات الجديدة لسوق العمل وآلياته المتطورة.

ثالثا - الاستقرار المالي واستقرار الأسعار:

استكمالا للإجراءات والتدابير الاستباقية التي سعت حكومات الدول لاتخاذها في مواجهة التأثيرات السلبية للجائحة، يجب أن تستمر الدول جاهدة في سعيها للوصول إلي معدلات مناسبة للتضخم، ومحاولة التحكم في عجز الموازنات ورقابة الديون الداخلية والخارجية وتقليل المخاطر واستقرار أسعار الصرف، طلبا لتحقيق الاستقرار في البيئة الاقتصادية لتشجيع وتحفيز رأس المال على تطوير المشاريع القائمة والدخول في استثمارات مكثفة جديدة، تركز على النمو بشقيه الاقتصادي والتشغيلي.

ونتذكر هنا ما تحدثت به الأدبيات الاقتصادية حول العلاقة العكسية بين البطالة والنمو الاقتصادي، فكلما زاد النمو الاقتصادي قلت نسبة البطالة، ومهما كان اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرين، إلا أن المرحلة الراهنة تستدعي تضافر جميع الجهود للتأسيس لنمو اقتصادي شامل يواكب المتغيرات الحالية والمستقبلية وما يرتبط به من إيجاد فرص عمل جديدة تعالج ما سببته الجائحة من صدمة على جانب طلب العمل.

[6] - المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – تقرير التنمية الإنسانية العربية 2016.

رابعا - الحفاظ على بنية تحتية جيدة:

الاستثمار في البنية التحتية من الاستثمارات طويلة الأجل ذات العوائد المستمرة المساهمة في تحسـين معدلات النمو الاقتصـادي، التي تتمتع بقدرتها على إيجاد فرص عمل قصـيرة وطويلة الأجل لقطاعات كبيرة من القوى المشتغلة اقتصـاديا من الجنسين، خاصـة إذا أخذت في الحسبان التوزيع الجغرافي العادل، لا سـيما المناطق الريفية المختلفة والنائية التي شـأنها توسـيع الفرص الاقتصادية.

خامسا - تعزيز القطاعات ذات الميزة النسبية عالية الإنتاجية:

فالحفاظ على اسـتمرارية الكيانات المؤثرة في سـوق العمل ذات الإنتاجية العالية كما وكيفا، وتعزيزها للاستمرار وفق المتغيرات والمستجدات التي يشهدها العالم، يتطلب النظر في إصلاح عدد من التشـريعات المؤثرة في العملية التنموية مثل قوانين الاسـتثمار والضـرائب، لتشـجيع وتحفيز المزيد من رؤوس الأموال للعمل في التنمية، والدخول في شـراكات اسـتثمارية أجنبية، خاصـة في القطاعات التي تتطلب عمالة كثيفة، مما يسـاعد في زيادة فرص التشـغيل وتحسـين معدلات النمو.

سادسا - تقوية وتعزيز مبدأ المسئولية الاجتماعية:

نظرا لأهمية هذا المبدأ التي بينتها ظروف جائحة كورونا بشكل لافت، فمن الأهمية بمكان أن تولي لها حكومات الدول اهتماما خاصـا، من خلال مجموعة من الإجراءات التي تعزز وتقوي المسئولية الاجتماعية للشركات والقطاع الخاص، **ومن أهم الاليات اللازمة لذلك ما يلى :**

- **تأطير مبدأ المسـئولية الاجتماعية قانونيا**، وإيجاد إلزام قانوني بها، وبخلاف ذلك تكون عملية طوعية اختيارية.
- **توفير البنية التحتية** المساعدة التي تسهل أداء القطاع الخاص للمسئولية الاجتماعية.
- **توفير الدراسات والأبحاث** المتخصصة حول الالتزام بهذا المبدأ ومزايا ذلك.
- **تقديم المحفزات والأساليب التشجيعية والامتيازات** للمؤسسات الملتزمة بمبدأ المسئولية الاجتماعية.
- **العمل على توجيه الإعلام الرسمي** للتعريف وتعميم مبدأ المسئولية الاجتماعية.
- **حث المؤسـسـات على توفير وحدات إدارية متخصـصـة** للقضـايا المرتبطة بالمسـئولية الاجتماعية في الدوائر الحكومية ذات الصلة.
- **تشـجيع الشراكات بين القطاع العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني** للتعاون في هذا المجال لتعظيم الفائدة والوصول إلى الأهداف المنشودة.

سابعا - العمل الجاد نحو تنظيم القطاع غير المنظم والسعي لتحويله تدريجياً للقطاع المنظم :

يعتبر القطاع غير المنظم من القطاعات التي تأثرت بشدة جراء تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد، وبالرغم من اختلاف التقديرات حول هذا القطاع في المنطقة العربية، إلا أنه قد تضخم بنسبة كبيرة، فضلا عن أنه يعمل دون الضوابط اللازمة أو حماية ضرورية، علما أنه يستوعب أعدادا كبيرة من القوى العاملة غير الرسمية، التي أضحت تعاني كثيرا من تداعيات التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لأزمة انتشار فيروس كورونا ، وعن بعض التدابير والإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الدول للحد من تفشى هذه الجائحة العنيفة.

إلا أنه مازالت الفرصة سانحة لاستغلال الجوانب الإيجابية للأزمة، والسعي لتحويلها إلى فرصة كبيرة لجذب ودمج عدد كبير من المنشآت والعاملين في القطاع غير المنظم إلى القطاع المنظم وحماية ملايين المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر والعاملين فيها والعمال غير النظاميين، وبناء قاعدة بيانات تسمح بصياغة مبادرات وبرامج حكومية لتحقيق أهداف اقتصادية محددة، مما يسهم في تحسين شروط وظروف العمل وجذب مزيد من الاستثمارات، بما يحقق أقصى استفادة ممكنة لنمو الاقتصادات العربية.

ونظرا لذلك، يجب على حكومات الدول والجهات الرسمية المختلفة مراجعة سياساتها في التعامل مع القطاع غير المنظم، والتحول من الأهمال والاستبعاد إلى القبول والاستيعاب، والتعامل الإيجابي مع هذا القطاع وتطويره والأرتقاء بقدراته وفق الآليات الجديدة لأسواق العمل المتطورة وتحسين ظروف العمل فيه، واتخاذ ممارسات فعالة لتذليل العقبات التي تواجهه، كالصعوبات القانونية وضعف القدرات المالية والتسويقية.

ويجب تقديم المزيد من العناية من الجهات الرسمية التي تتعامل مع هذا القطاع، حيث إن إدارات العمل، ليست الجهة الوحيدة المعنية به، بل هناك العديد من الجهات الرسمية معنية بالتعامل مع هذا القطاع، مثل إدارات الاقتصاد والتخطيط والمالية والصناعة والتجارة والصحة والضمان الاجتماعي، وعلى هذه الجهات تنسيق الجهود فيما بينها، واعتبار هذه المهمة مسئولية وطنية مشتركة.

وهذا ما تنبهت له منظمة العمل العربية، تقديرا لأهمية هذا القطاع باعتباره موردا هاماً لتوفير فرص العمل في الأنشطة الاقتصادية القائمة خارج الهياكل الاقتصادية التي تتسم بالطابع المؤسسي، لمواجهة البطالة والفقر، فأصدرت بشأنه التوصية رقم (9) التي صدرت في الدورة (41) لمؤتمر العمل العربي عام 2014، حيث ركزت فيها على أهمية هذا القطاع ودوره في توفير فرص العمل، وضرورة دمجه في الاقتصاد المنظم، **من خلال مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تشمل :-**

1- **وضـــع اســـــتراتيجيات وطنية** بغرض الحماية القانونية والاجتماعية لعمال القطاع عند تسجيلهم رسميا وتقديم الحوافز المشجعة على ذلك.

2- **إتاحة فرص التمويل والقروض الميسرة** لدعم رأس المال للمشروعات الصغيرة.

3- **المساعدة في ترويج** وتسويق المنتجات والسلع الخاصة بتلك المشروعات.

4- **حماية الأجور** ومراعاة تناسبها مع المستوي الوطني للحد الأدنى للأجور في كل بلد.

5- **العمل على توفير وتيسير آليات الانتقال الفعلي إلى الاقتصاد المنظم**، بما في ذلك تحسين ســـبل الوصـــول إلى خدمات الأعمال والبنية التحتية والأســـواق والاســـتفادة بالتطور التكنولوجي الرقمي، وبرامج التدريب والمهارات.

6- **جمع وتحليل ونشر** إحصاءات مصنفة بشأن حجم وتركيبة الاقتصاد غير المنظم.

ثامنا - الاهتمام بقطاع التعاونيات[7]:

حيث يعتبر من الأدوات المهمة المســـاعدة في تعزيز النمو الاقتصـــادي والاجتماعي وتقدم الإنســـان وتطوره خاصـــة في البلدان النامية، نظراً لأهميته في توفير فرص العمل ويتم الدعم الرسمي للتعاونيات من خلال إتخاذ عدد من الاجراءات الضرورية، كما يلي:

أ- الجانب التشريعي

- **إنشاء إطار قانوني** يسمح بترخيص وتسجيل التعاونيات بطريقة سهلة وغير مكلفة.
- **كشف وإلغاء ما تضمنته اللوائح** من أحكام تقيد تطور التعاونيات ونموها.
- **الســـعي نحو مزيد من المرونة** لتوفيق القوانين والأعباء الضـــريبية مع الظروف الخاصة بالتعاونيات.
- **التشاور بين أطراف الإنتاج** والمنظمات التعاونية عند صياغة التشريعات.

ب- جانب السياسات

1- التدريب والتعليم

- **اتخاذ تدابير لنشر المعرفة** بمبادئ التعاون وأساليبه.
- **الاســـتفادة من الجامعات والمدارس ومؤســـســـات التعليم المهني** ومراكز الثقافة العمالية لنشر الفكر التعاوني.
- **استخدام الوسائل التكنولوجية المتطورة** والأساليب المتاحة لنشر ثقافة التعاون.

[7] -المصدر: العمل اللائق والاقتصاد غير المنظم – تقرير صادر عن منظمة العمل الدولية 2002 الخاصة بالتعاونيات.

- **تقديم التسهيلات لإنشاء مراكز متخصصة** تقوم بالتدريب والتعليم المتخصص بالعمل التعاوني.
- **تقديم التدريب الهادف** إلي تحسين قدرة التعاونيات وإنتاجيتها.

2- المساعدات الإدارية

- **تسهيل** وصول التعاونيات ومنتجاتها إلى الأسواق.
- **تقديم النصح والمشورة** بما يسهم في تطور التعاونيات واستمراريتها.
- **تحسين الإحصاءات الوطنية** الخاصة بالتعاونيات والاستفادة منها في وضع الخطط.
- **العمل على تسهيل انضمام التعاونيات** إلى هياكل تعاونية أكبر وأكثر تطورا وإنتاجا.
- **تهيئة الظروف لإتاحة صلات تجارية** وتبادل الخبرات بين أشكال التعاونيات ونوعياتها.
- **اعتماد تدابير لمراقبتها** بطريقة تتلاءم مع طبيعتها ووظائفها وتحترم استقلاليتها.

3- المساعدات المالية

- **تسهيل** الحصول على التمويل والقروض والمساعدات المالية.
- **تبسيط** الإجراءات للحصول على القروض والتمويل.
- **تسهيل** وضع أنظمة التمويل والبنوك التعاونية.
- **تسهيل** الإعفاءات الضريبية.

تاسعا - تبني سياسات تدريبية واقعية تتناسب واحتياجات أسواق العمل:

مازال موضوع عدم مواءمة المهارات مع الاحتياجات الفعلية لأسواق العمل مصدر قلق دائم، حيث الإفراط أو التقصير في عرض المهارات يفضي إلى ارتفاع في معدلات البطالة، مما يؤدي إلى التأخير في الانتقال إلى المنظومة الاقتصادية عالية الإنتاجية والجودة بآلياتها المستحدثة.

وتكمن المشكلة في بعض البلدان في التعليم المفرط أو المؤهلات المفرطة، حيث السنوات التي يقضيها الفرد في التعليم ومستوي المؤهلات التي يكتسبها يفوق متطلبات سوق العمل، ومن الممكن أن تؤدي هذه المؤهلات إلى نقص المهارات في بعض القطاعات التي تحتاج إلى مهارات أقل أو مهارات مهنية متوسطة، ويتوقع أن يكون هناك نقص في أعداد الفئات العاملة المؤهلة للعمل في الصناعات والخدمات كثيفة اليد العاملة، لذا نلاحظ تفشي ظاهرة البطالة بشكل متزايد بين الحاصلين على مستويات تعليمية عالية.

وترجع مثل هذه الاختلالات إلى أسـباب عديدة، بعضـها ناتج عن إخفاقات السـوق المرتبطة بتباين المعلومات بشـــأن عرض العمل والطلب عليه وبعضـــها الآخر نـاتج عن النظرة الثقافية الدونية للتعليم والتدريب المهني والتقني. لذا من الضـــروري على الحكومات خاصـــة في ظل تداعيات جائحة "كورونا"، التي أظهرت ضـرورة الإسـراع في التحول السـريع نحو الاقتصـاد الرقمي، أن تتبنى سـياسـات متطورة للتدريب والتعليم بمختلف مسـتوياته، تضـمن فيها عنصـر الجودة، وتجعل النظم التدريبية أكثر مرونة واستجابة لاحتياجات سوق العمل.

ويتطلب ذلك بناء قاعدة معلومات حقيقية عن أسـواق العمل المتعلقة بجانبي العرض والطلب، ويتم اتخاذ تدابير استباقية للاحتياجات المستقبلية من المهن والمهارات، لأن السياسات والقرارات والخيارات التعليمية والتدريبية لابد أن تسـتند إلى تقدير سـليم للطلب الراهن والمسـتقبلي على المهارات، **على أن تكون محاورها كالتالي:**

- اعتبار هذه السـياسـات جزءا لا يتجزأ من سـياسـة العمالة الوطنية والقطاعية والتجارية وسياسة الاستثمار.
- مشاركة أطراف الإنتاج عند صياغة سياسات التدريب والتعليم.
- ربط التعليم المهني والتقني بالتقنيات التكنولوجية والأسـاليب المتطورة للإنتاج والعمل علي ربط التعليم بسوق العمل.
- توجيه السـياسـات التعليمية نحو المجالات الديناميكية الأكثر طلبا لأسـواق العمل المتغيرة والمهن الأكثر طلبا (البحث والتطوير، تحليل البيانات، التطبيقات الصـناعية والزراعية المعتمدة على التقنيات الحديثة، اقتصـاد المعرفة، الذكاء الصـناعي، التحليل المنطقي، ......إلخ)

عاشرا - وضع سياسات تشجيعية متطورة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تشـير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أن عدد المنشـآت الصـغيرة والمتوسـطة في جميع أنحاء العالم يتراوح ما بين 420 – 510 ملايين منشـأة[8]، وفي الدول العربية يقدر عددها ما بين 19 -23 مليون منشأة عـاملة، تبلـغ نسبـة مسـاهمتها فـي النـاتج المحـلي الإجمـالي من 20 – 40%[9].

[8] - المصدر: منظمة العمل الدولية – المنشآت الصغيرة والمتوسطة واستحداث العمالة اللائقة والمنتجة 2015.

[9] - المصدر: ندوة تشغيل الشباب وتحديات التنمية – ورقة عمل للدكتور ماهر المحروق -2017 – منظمة العمل العربية.

وكثيرا ما تختلف التعاريف للمنشآت الصغيرة والمتوسطة باختلاف البلدان، وعادة ما تستند إلى عدد العاملين فيها أو عائداتها السنوية أو قيمة أصولها. ويؤكد الخبراء الاقتصاديون في العالم أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تعد من أهم محركات النمو الاقتصادي، حيث تلعب دورا رئيسيا في توفير فرص العمل، وتساعد على انتشال الباحثين عن العمل من براثن البطالة والتهميش والفقر كونها تعمل على تشجيع الإبداع والابتكار من خلال ترجمة الأفكار والإبداعات إلى منشآت اقتصادية واستثمارية.

وأمام هذه الأهمية، خاصة في هذه المرحلة التي يشهد فيها العالم كله التحول نحو منظومة اقتصادية رقمية تعتمد على الثورة الصناعية الرابعة بأدواتها وتقنياتها سريعة التطور، وحيث كان لهذه الأدوات والتقنيات الحديثة الدور البارز خلال جائحة فيروس كورونا في الكثير من المجالات والقطاعات لا سيما الصحية والتعليمية، لذا على الدول العربية أن تضع السياسات الناجعة لتنمية هذا القطاع الهام، واعتبار ذلك جزء من السياسات الاقتصادية العامة.

حادى عشر - تعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل:

في ظل الاتجاه العام لإعادة بناء الكيانات الاقتصادية وفقا للمتغيرات الراهنة، فعلي المؤسسات الرسمية للدولة أن تتخذ المزيد من الإجراءات الإيجابية لتعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل، وتقليل العقبات التي تحول دون المشاركة الاقتصادية لها، وتسهيل دمجها في الحياة الاقتصادية، بناء على ذلك يجب العمل على وضع التشريعات وتشجيع الممارسات التي تساعد على التحاق المرأة بسوق العمل بشكل أكبر وحصولها على فرص متكافئة مع الرجال، باتخاذ سياسات واستراتيجيات تشغيلية واضحة لدمج المرأة في الحياة الاقتصادية، والعمل على تفعيل برامج التمكين الاقتصادي للمرأة، والذي يُعد من أهم العوامل التي تساعد على دعم النمو الاقتصادي .

ثاني عشر - اتخاذ مبادرات لدعم التكامل الاقتصادي الإقليمي:

كشفت تداعيات جائحة فيروس كورونا عن تعطل عدد كبير من المؤسسات التي تعتمد في إنتاجها على سلاسل القيمة والتوريد العالمية، والتي توقفت بسبب توقف الإمداد نتيجة الشلل التام في حركة النقل الدولية، لذا فإننا نعتقد بأن هناك سمة جانباً إيجابياً، وقد تكون فرصة سانحة للاقتصادات العربية لدراسة مقومات الدخول في سلاسل توريد مستلزمات الإنتاج العربية، وفقا لمقومات كل دولة عربية، مما يسهم في النمو الاقتصادي العربي وزيادة فرص التشغيل.

- **دور منظمات أصحاب الأعمال**

يعتبر القطاع الخاص رافدا رئيسيا وداعما أساسيا لعجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي، كونه شريكا مهما في العملية الإنتاجية، وشريكا في تحمل المسئولية لقدرته على المساهمة الفاعلة في مواجهة تحدي البطالة التي تجتاح دول العالم ومنها الدول العربية، والتي زادت حدتها بسبب تفشي وباء فيروس كورونا، وهو معني اليوم بأن يلعب دورا تاريخيا في التعاون مع الدول بأجهزتها المختلفة والقطاع العام، لرسم ملامح المنظومة الاقتصادية وفق المتغيرات الراهنة مما يسهم في النمو الاقتصادي والاجتماعي، **وذلك من خلال الآتي :**

أولا - ضخ المزيد من رؤوس الأموال والدخول في استثمارات تنموية طويلة الأجل:

بالتوسع في الاستثمارات المختلفة، على أن تكون الأولوية للمشروعات كثيفة العمالة التي تساعد في توليد فرص العمل، كما يجب أن يرافق ذلك المزيد من الاستثمار المباشر في العنصر البشري كالتعليم والتدريب والبحوث والدراسات، ويجب تشجيع الإسهام في برامج الإصلاح الاقتصادي وتحمل المسئولية في التنفيذ جنباً إلى جنب مع الحكومة ومحاولة تنويع الاستثمار في قطاعات واعده خاصة القطاعات المتطورة تكنولوجياً وقطاع الزراعة وإستصلاح الأراضي والمشروعات الصناعية الكبرى.

ثانيا - المشاركة في إعداد ووضع سياسات التشغيل:

باعتبار القطاع الخاص قطبا رئيسيا في الأنشطة الاقتصادية، حيث يعتبر المُشغل الأكبر مع الحكومة، لذا يجب مشاركته عند صياغة وإقرار أى سياسات اقتصادية واجتماعية وعند وضع البرامج التنفيذية لهذه السياسات، لا سيما سياسات التشغيل.

ثالثا - تحسين ظروف وشروط العمل من أجور وساعات عمل وخدمات اجتماعية:

في هذا المجال على القطاع الخاص إزالة التباين والاختلاف في المزايا الوظيفية بين ما يقدمه القطاع العام من حماية اجتماعية واستقرار وظيفي وأجور مناسبة، وبين ما يقدمه القطاع الخاص من امتيازات ومكاسب، وعند إزالة هذه الفوارق يكون القطاع الخاص أكثر طمأنينة وقبولا لدي الباحثين عن عمل.

رابعا - تطبيق مبدأ المسئولية الاجتماعية:

نظرا لأهمية المسئولية الاجتماعية، فقد دعت الأمم المتحدة من خلال أمينها العام عام 1999 إلى مبادرة دولية سميت "الميثاق العالمي للمسئولية الاجتماعية"، وتمت فيه دعوة الشركات للتحلي بروح المواطنة المؤسسية وزيادة مساهمتها في التصدي لتحدي العولمة

والمشــاركة الاختيارية في عملية التنمية المســتدامة، وتضــمن الميثاق عشــرة مبادئ في مجالات حقوق الإنســـان والعمل والبيئة، ووصـــف هذا الإعلان بأنه أكبر عمل تطوعي في العالم لحماية ورعاية المسئولية الاجتماعية(10)

خامسا - العمل على إنشاء مكاتب خاصة للتشغيل:

إذ أصـبحت هذه المكاتب من أكثر المكاتب نجاحا في مسـاعدة الباحثين عن العمل للحصـول على فرص عمل دائمة في القطاع الخاص ، ليصبح دور هذه المكاتب مكملا لدور مكاتب التشغيل الحكومية.

سادسا - إنشاء مشروعات تنموية مشتركة على النطاق الإقليمي:

حبا الله المنطقة العربية بمقومات كثيرة نسـتطيع معها تحقيق نوعا من التكامل الاقتصـادي، الذي يعتبر فرصة وميزة يجب استثمارها على أكمل وجه لا سيما من القطاع الخاص، والاستفادة منها حيث تعدد وتنوع المصـادر الطبيعية ووفرتها ، وحجم السوق العربية وقدرتها على التسويق فضــلا عن وفرة رؤوس الأموال بشــكل كبير، وتحت مظلة التكامل الاقتصــادي العربي، يمكن للقطاع الخاص العربي أن يكون له دور مؤثر وفعال في تحقيق مثل هذا التكامل ، فهو صــاحب مصـلحة في عملية التكامل والتبادل التجاري البيني، الذي يمكن من خلاله إنشـاء كيان اقتصـادي عربي يزيد من القدرات الإنتاجية العربية للسلع القابلة للتبادل وأن تكون هذه السلع عند مستويات المنافسة من حيث الجودة والسعر، وإذا ما اكتسب القطاع الخاص العربي ثقة المجتمع الاقتصادى العربي، فإن الاســتثمار العربي المشــترك ســيتجه نحو الصــناعات الأكثر ملائمة من النواحى التجارية والاجتماعية وســتكون هذه الاســتثمارات مولدة لفرص عمل متنوعة تســتوعب فئات عمالية كثيرة.

سابعا - المساهمة في تأهيل وتدريب الكوادر البشرية :

يعتبر التأهيل والتدريب الأكثر ارتباطا بموضــوع التشــغيل، فمن المعروف أن من أســباب البطالة ضـعف كفاءة ومهارات مخرجات التعليم والتدريب، حيث لم تعد مسـألة التدريب مسـئولية حكومية بحتة، بل أصــبحت مســئولية مشــتركة وجماعية بين عدة أطراف، من بينها منظمات أصـحاب الأعمال، التي لا يقتصـر دورها في المشـاركة في صـياغة سـياسـات التعليم والتدريب فحسـب، بل يتسـع ليشـمل تزويد مؤسـسـات التدريب بمسـتلزمات التدريب من أجهزة ومعدات

---

10 - دراسة بعنوان " المسئولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية " المعهد العربي للتخطيط / الكويت 2009.

ومختبرات، والخبرات البشـرية المتخصـصـــة كمدربين، والاســتثمار في التعليم والتدريب الذي مازال يعاني من محدودية المشـــاركة الاســـتثمارية المحدودة للقطاع الخاص، يضـــاف إلى ذلك المســـاهمة الفاعلة فى وضـــع برامج وســـياســـات تدريبية مبنية على دراســـات واقعية ومرتبطة باحتياجات أسواق العمل الراهنة والمستقبلية من المهارات والكفاءات، والمساهمة في تفعيل وتنفيذ ما ورد بالاســـتراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني، التي أصـــدرتها منظمة العمل العربية عام 2010، وقد نصـــت هذه الاســـتراتيجية تحديدا على تفعيل دور القطاع الخاص في التخطيط لنظم التدريب وشمول هذه المشاركة لمحاور أخري كالتمويل والتنفيذ والتقييم لمنظومات التعليم المهني، لذا فإن مشـاركة ممثلين للقطاع الخاص في تخطيط مستقبل التدريب والتعليم باتت أمرا ضروريا لتحقيق الأهداف المرجوة بكفاءة أرفع وفاعلية أكبر.

- **دور اتحادات العمال**

تعتبر النقابات العمالية من أهم مؤســـســـات المجتمع المعبرة عن تطلعات فئات ومجموعات تســـهم في العملية الإنتاجية، وتتصـــف بالديناميكية في التعامل مع الأحداث والمتغيرات، وباتت مشـاركتها في وضـع وصـياغة السـياسـات ضـرورة ملحة، خاصـة السـياسـات المتعلقة بالفئات والمجموعات التي تمثلها، لا سيما سياسات التشغيل القائمة على إيجاد فرص العمل.

ولا يقل دور المنظمات النقابية العمالية أهمية عن الأدوار التي تؤديها الأطراف الأخرى في هذا المجال، فهي لاعب رئيســي وأســاســي من خلال مجموعة من الآليات والأســاليب التي تدعم عملية التشغيل وتوليد فرص العمل والمحافظة عليها، ولعل من أهم هذه الأساليب :

أولا - دور النقابات وقدرتها على استطلاع فرص العمل:

فبحكم انتشـار منتسبيها ووجودهم في مواقع العمل المختلفة، يستطيعون رصد فرص العمل التي تولدها الأنشـطة الاقتصـادية، مما يسـاعد الأجهزة المعنية بالتشـغيل في إعداد قاعدة بيانات دقيقة تستطيع من خلالها توفير اللازم لشغل هذه الفرص، مما يسهم في تطبيق سياسـات التشـغيل الوطنية وتنفيذها.

ثانيا - المشاركة في وضع سياسات التشغيل :

لطالما كانت المنظمات العمالية هي الأكثر تأثرا بقضايا التشغيل وسياستها، وهي ومنتسبوها المتلقي لهذه الخدمة والمتعامل معها، فمن الضـروري التأكيد على مشـاركتها في وضـع سـياسـات التشغيل والحد من البطالة، حيث لا يقتصـر الوضع على المشـاركة في رسم السياسات وصياغتها،

بل تشـمل الإجراءات التقديرية لها والوسـائل المناسـبة للتنفيذ وكيفية المتابعة والتقييم المسـتمر لمعرفة مدي الإنجاز المحقق ، ومحاولة تذليل العقبات التي تبطئ التنفيذ من خلال تنفيذ برامج خاصـة بالنقابات للتواصـل مع الفئات العمالية المعنية وتقديم مقترحات لتحسـين جودة الأداء في التطبيق والتنفيذ.

ثالثا - تنمية الوعي العمالي :

يتطلب الأمر في ظل الأوضـاع التي فرضـتها جائحة كورونا والمتغيرات التي شـهدها الموقف العمالي من الاسـتغناء الكلي والجزئي لأعداد كبيرة من الفئات العمالية، فعلى المنظمات النقابية بذل المزيد من الجهود لتنمية الوعي العمالي، بضـرورة الاسـتفادة والإقبال على ما يولده سـوق العمل من فرص، قد يعزف البعض عنها لأسـباب اقتصـادية واجتماعية، ومن ثم تعمل النقابات على تغيير نمط التفكير للاسـتفادة من المعروض من فرص العمل في الوقت الراهن، مما يسهم في التخفيف من آثار البطالة والفقر.

رابعا - الحفاظ على التوازن والاستقرار في بيئة العمل:

إن افتقار بيئات العمل للاسـتقرار قد يعرضـها للزوال والانتهاء، ولما كان الجانب العمالي أحد الأسباب الرئيسية لاستقرار الأنشطة الاقتصادية المختلفة وازدهارها، لذا يجب على النقابات العمل الدائم لخلق مواقف وأجواء مشـجعة لرأس المال والاسـتثمار ، مما يعود بالنفع والفائدة لأطراف العملية الإنتاجية، فالبيئة المستقرة للاعمال تسهم في التشجيع على التوسع في الاستثمار وزيادة رأس المال وتوظيفه بشـكل آمن، مما يوجب على المنظمات النقابية العمل على تحفيز العمال لزيادة روح الانتماء لمؤسـسـاتهم، والحرص على إنتاجيتها وتنافسـيتها ، مما ينعكس بالإيجاب على تحقيق المكاسب للجميع، في ظل مؤسسات وبيئة عمل تواجه ظروفا صعبة نتيجة تداعيات جائحة "كورونا"، وبهذه التوجهات تكون المنظمات النقابية من المسـاهمين الفاعلين في إيجاد فرص التشغيل.

خامسا - إجراء البحوث والدراسات والمسوحات النقابية لأسواق العمل :

يتطلب الوضع الراهن تكاتف وتضامن جميع الجهود من كل الأطراف للخروج من تداعيات هذه الأزمة بأقل الأضـرار الممكنة ، والوصـول إلي عدد من الآليات المتطورة التي تسـاعد على الولوج في الاقتصـاد الرقمي القائم على آليات الثورة الصـناعية الرابعة ، مما يسـتوجب على المراكز البحثية التابعة للمنظمات النقابية القيام بالدراسـات والبحوث لأسـواق العمل ، والمتغيرات التي أثرت على أدائها وعمل المسـوحات اللازمة وتحليلها لاسـتخلاص النتائج ، لتقديمها لصـناع

القرار وواضـعي السـياسـات لتكتمل سـلسـلة الدراسـات من الأطراف الثلاثة للعملية الإنتاجية ، وبالتالي يتم توجيه بوصـلة السياسـات توجيها صـحيحا نحو الأهداف المرجوة، خاصـة سياسـات التشغيل والتدريب.

سادسا - دعم ومساندة القطاع غير المنظم والمنشآت الصغيرة والمتوسطة والتعاونيات:

على صعيد **القطاع غير المنظم**، على المنظمات النقابية:

1- إصـــلاح أنظمتها الداخلية، بما يمكنها من توســـيع المظلة النقابية لتشـــمل عمال هذه القطاعات.
2- مطالبة حكومات الدول لاعتماد أرضيات للحماية الاجتماعية لعمال هذه القطاعات تحميهم من تحديات الفقر وتمكنهم من الحصـــول على الحد الأدنى من الخدمات، وبما يضـــمن تحولهم إلى العمالة المنتظمة.
3- العمل على بلورة استراتيجيات وطنية للتحول نحو الحالة النظامية لأسواق العمل، لتتكامل مع الاستراتيجيات الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي مجال **المنشـآت الصـغيرة والمتوسـطة،** فعلى المنظمات العمالية الإسـهام في تنميتها بطرق عديدة متنوعة **منها:**

1- تشجيع هذه المنشآت والعاملين فيها بأن تكون ممثلة وتحت مظلة العمل النقابي وتوسيع قاعدة العضوية للنقابات العمالية لتشمل الفئات العمالية لهذه المنشآت.
2- تقديم الخدمات الاسـتشـارية لعمال هذه المنشـآت، لا سـيما فيما يتعلق بالحقوق العمالية وتشريعات العمل والحماية الاجتماعية.
3- المشاركة في صياغة السياسات والبرامج الخاصة بتلك المنشآت.
4- مشاركة عمال هذه المنشآت في برامج التوعية والتدريب والتأهيل التي تنفذها المنظمات العمالية.

وفيما بتعلق **بالتعاونيات**، باعتبارها عملا اجتماعيا بالدرجة الأولي، ونتائجه تنعكس على أفراد المجتمع ومنهم العمال، فعلى المنظمات النقابية تقديم ســبل الرعاية والدعم والتشــجيع لهذه التعاونيات وتطويرها بعدة طرق منها:

1- تضـــافر الجهود والخطط والبرامج بين الحركة العمالية والحركة التعاونية لتوفير المزيد من فرص العمل والتخفيف من حدة البطالة، حيث إن الحركة التعاونية بالأســـاس حركة شعبية نشأت بين العمال.

2- مد جســـور التعاون مع المنظمات التعاونية وتبادل الخبرات والاســـتشـــارات بغرض النهوض بها.

3- المشـاركة في اللجان وفرق العمل التي تبحث القضـايا الاقتصـادية والاجتماعية والتي لها انعكاســـات مباشــــرة على التعاونيات، ومحاولة اتخاذ قرارات مؤثرة تخدم التعاونيات وتعزز وجودها.

4- المشـــاركة في نشـــر ثقافة التعاون وبرامج التدريب والتعليم التعاوني من خلال أنشـــطة المنظمات النقابية، والعمل على إجراء دراســات معمقة وواقعية خاصــة بالتعاون وأهميته وعوائقه، للخروج بتوصـــيات عملية لتلافي كل الســـلبيات في مســـيرة العمل التعاوني وتطويره ليسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

القسم الرابع

نحو إطار فكري لآفاق واعدة للتشغيل في المنطقة العربية

اســـتكمالا للعرض والتحليل حول التداعيات والتأثيرات الاقتصـــادية والاجتماعية لجائحة كورونا على أســـواق العمل في الدول العربية، نقدم فيما يلي خلاصـــة لبعض أعمال المنظمات الدولية المعنية، ممثلة في "منظمة التجارة العالمية"، اعتمادا على مدخل تحليلي أصـبح مسـتخدما على نطاق واسع في الدراسـات الدولية، هذا المدخل هو "سـلاسل الإمداد"، وسـوف نسـتعين بهذا المدخل في تقديم تصـور فكري لرؤية منظمة العمل العربية حول إحدى الفرص السـانحة لمنظومة التشغيل في المنطقة العربية.

آثار سلاسل القيمة على أسواق العمل من واقع بعض الدراسات الدولية[11]

تمثل ســـلاســـل القيمة أو ســـلاســـل الإمداد، أحدث وأهم قناة مؤثرة على التجارة الدولية والاســـتثمارات الأجنبية ومن ثم أســـواق العمل في مختلف الدول والمناطق، حيث ترى "منظمة التجارة العالمية" أن أحد أهم أوجه العولمة إثارة للجدل، هو أثرها على أســـواق العمل في كل من الاقتصـادات المتقدمة والنامية.

وتشـــير منظمـة التجـارة العـالميـة إلى تبـاطئ نمو متوســـط الأجر الحقيقي عبر العقدين الماضـيين، كما تناقص التشـغيل في الصـناعة التحويلية، بينما ارتفعت دخول العمال الأكثر مهارة وملاّك رأس المال بدرجة عالية، وهناك عدد من العوامل كامنة وراء هذه الظاهرة، وليســت كلها على صلة بقضية العولمة، ومنها سياسات الضرائب والتحويلات المالية، ولكن لا شك أن من بين العوامل الأخرى المهمة، انفتاح ودخول اقتصـــاد العولمة من طرف البلاد النامية الكبيرة وخاصـــة الصين واقتصادات دول شرق أوروبا .

لذا، تتطلب النظرة الشـاملة أن يتم الأخذ بعين الاعتبار حقيقة أن تطور سـلاسل القيمة، يؤدى إلى تغير ملحوظ عبر اقتصـــادات العالم، حيث يتعمق تخصـــص بعضـــها في قطاعات بعينها ويتم إيجاد أنماط معينة من الوظائف لديها، بينما تستبعد اقتصادات أخرى.

---

[11] - منظمة التجارة العالمية، تقرير 2019 حول تنمية سلاسل القيمة المضافة العالمية: الابتكار التكنولوجي وتجارة سلاسل العرض العمال في عالم معولم، جينيف 2019 "ملخص تنفيذي " بقلم ديفيد دولار.

ومن الأسـباب المهمة لذلك أنه بينما تقلصـت بعض الصـناعات بفعل تزايد المنافسـة، فإن صـناعات أخرى توسـعت بفعل ما قدمته روابط سـلاسـل القيمة من خفض في التكلفة بما يوازن فقدان الوظائف في القطاعات الصـناعية التي تعرضـت للانكماش، والحق أن هذا يتسـق مع ما تقترحه النظرية الاقتصادية بأن التجارة غير ذات أثر صاف كبير على التشغيل.

وعموما، فيما يتعلق الأمر بالآثار على العمالة، فإن هذه الآثار تتباين بصـورة واضـحة بين الأقاليم، وبين الأفراد أيضـا، نظرا لاختلاف مسـتويات المهارة. وبالانتقال من المسـتوى القومي والقطاعي إلى المستوى الإقليمي والفردي، يتكشف التباين الجوهري في خريطة الآثار الإجمالية.

وعلى سـبيل المثال، فإنه حينما تكون أسـواق العمل المحلية غير متنوعة بالقدر الكافي، فإن التجارة تزيد

من أوجه الاختلالات الإقليمية او (المناطقية)؛ حيث الأقاليم أو المناطق المتخصـصـة في الصـناعات المنافسـة للواردات على خط "علاقات الترابط الأمامي" يمكن أن تتقهقر؛ هذا بينما المناطق العاملة في التصـدير أو التي تسـتفيد من خفض التكلفة الناجم عن اسـتجلاب المدخلات المستوردة الرخيصـة سوف تزدهر وبالمثل فإن التجارة يمكن أن تعمل في الاتجاه نفسه كمحرك مساعد على حدوث استقطاب في سوق العمل.

وأيضـاً، فإن "الأتمتة الإلكترونية" واسـتخدام التكنولوجيا أثرت بالسـلب على الوظائف عند نقطة المنتصـف من توزيع المهارات، بينما تتركز بقية الوظائف عند النهايات العليا والدنيا، ويلاحظ في هذا المقام، أنه بين 1999 و2007، تلك الفترة التي خفضت أثنائها الصين الحواجز التجارية وانضمت إلى منظمة التجارة العالمية، فإن جميع الدول المتقدمة تقريبا حققت زيادات في إعداد العمالة لدى أصـحاب الوظائف ذات المهارات المرتفعة والمنخفضـة مقابل انخفاضـات لدى ذوي المهارة المتوسطة.

وفى حين أن التجارة والأتمتة الإلكترونية تجعل بلدا ما أكثر ثراء، بوجه عام، فإنه تكون هناك حاجة في نفس الوقت، لسـياسـات من أجل التكيف، وذلك لضـمان توزيع أكثر تسـاويا للمكاسـب، وهذه هي الحاله حينما تؤدى سـلاسـل القيمة إلى إحداث تغيرات مدفوعة بالتجارة في متطلبات المهارات، وترفع من ثم الطلب على مرونة عنصـر العمل وتزيد من الحاجة إلى الدعم التدريبي.

نحو "سلاسل القيمة " على المستوى العربي:

تكشـف الدراسـات النظرية والأعمال التطبيقية عن اتجاهات عديدة تصـب في غير صـالح عموم البلدان النامية، خاصـة البلدان العربية، مثل تركز الاستثمارات التكنولوجية داخل حواضـن السـلاسـل العالمية، في قلاعها الحصـينة داخل أكثر البلدان النامية قوة من حيث معدلات النمو ودرجة التصنيع ومستوى التقدم التكنولوجي والابتكاري، كما على صعيد التطور العلمي والبحث والتطوير، وعلى وجه التحديد في منطقة شرق آسيا ، مما يهدد بقية البلدان النامية بالتهميش.

تتم أكثر من ثلثي التجارة العالمية عبر "سـلاسـل القيمة"، حيث الإنتاج العابر للحدود ، قبل أن تدخل السـلعة المتاجَر بها مرحلة التجميع النهائي ومن ثم تجهيزها للاسـتخدام الإنتاجي أو الاستهلاكي الأخير. وفى عام 2017 مثلا، كان توسع سلاسل القيمة أسرع من نمو الناتج المحلى الإجمالي. وقد أدت الزيادة في حجم ومقدار التجارة المرتبطة بسلاسل القيمة العالمية إلى إحداث نمو اقتصـادي ملحوظ في العديد من دول العالم عبر العقدين الماضـيين، مدفوعا بانخفاض تكلفة النقل والاتصالات وتقلص الحواجز التجارية.

ومن المرجح أن سـلاسـل الأمداد على الصـعيد العالمي بشـكل عام، وبين أمريكا والصـين بشـكل خاص، سـوف تثير قلقا عظيما لدى دوائر صـنع القرار الاسـتراتيجي في الدولتين خلال المرحلة الانتقالية الحرجة القادمة، خاصة في ظل تداعيات جائحة فيروس "كورونا"، وأكبر الظن أنه سيجري نوع من "تهذيب السلاسل" وإعادة النظر بشكل انتقائي في مساراتها الجغرافية وفق معطيات استراتيجية وسياسية لا تخفى.

وهذا ما يمكّننا من ترجيح إدخال تغييرات وتعديلات على سـلسـلة العرض محليا و "إقليميا" للطرفين أمريكا والصين، ولغيرهما، خاصـة دول الاتحاد الأوربي واليابان، لا سيما في ضـوء ما برز من "نقاط الاختناق" في سـلاسـل الإمداد المتعلقة بالمعدات الطبية والمواد الصـيدلانية وتجهيزات الصحة العامة بشكل أساسي، خلال أزمة كورونا الراهنة، ولكن إلى أي مدى يمكن أن تتحقق إعادة النظر في السـلاسـل العالمية، وفي أي اتجاه، ومن أي نقاط مواقع إنتاجية وتكنولوجية....هذا ما ستجيب عليه الأيام القادمة.

وفي مقابل ذلك، يمكن أن نجد مقترحاً أقرب إلى فكرة السـلاسـل الإقليمية، بالتطبيق على المنطقة العربية، حيث نجد من اسـتقراء الواقع الاقتصـادي العربي الراهن بوجه عام، أن هناك **عدة مجموعات من البلدان العربية**، بالمعيار الاقتصـادي الكلي العام، توجد مجموعة من البلدان متنوعة من حيث المساحة وحجم السكان، بعضها منتجة للنفط، وبعضها غير منتجة بصفة رئيسية للنفط، وهذه المجموعة لديها قواعد إنتاجية وتحتاج فقط نوعاً من الإدخال لإنتقائي لأدوات الثورة الرقمية والمعرفية بهدف تسريع وتيرة التطور الصناعي والتكنولوجي، بمعنى إدخال التكنولوجيا

الرقمية المناسبة لتطوير القواعد الإنتاجية على وجه العموم.

وهناك مجموعة ثانية من البلدان العربية، ربما لا يتمتع بعضها بمقومات كفيلة بتحقيق الثورة الصناعية في الحال، ولو أن لها سابقة أعمال وتطور في قطاعات أخرى، مثل القطاعات الخدمية كالمال والتجارة والسياحة والتعليم، أو قطاعات سلعية ممثلة في الصناعة الخفيفة؛ وهي يمكن لها أن تعمل بأمان من أجل تبنّي آليات الثورة الرقمية، مع وضع الأولويات، وبرمجة التطور الرقمي على مدى الوقت بصورة واقعية ودقيقة.

ومجموعة ثالثة من البلدان العربية الأقل نموا، والتي تعيش ظروفا استثنائية وهذه ينبغي أن يشملها العون العربي والخارجي لانتشالها من هذه الظروف المعيقة.

تلك إذن عدة مجموعات للبلدان العربية من وجهة نظر التطور التكنولوجي الدولي المتسارع، هذه المجموعات الثلاثة، نقترح أن يكون لها إطار للعمل المشترك، في نوع من "سلسلة إقليمية للعرض " أو" سلسلة القيمة المضافة الإقليمية" بفعل تشابه الظروف بدرجة معينة داخل كل مجموعة، وبين المجموعات الثلاث ككل.

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة بعض الآثار والتداعيات الاقتصادية لجائحة فيروس كورونا المستجد على قضايا التشغيل في الدول العربية ، وقد توصلنا إلي أن هذه الأزمة كشفت عن بصمات قوية على عرض العمل والطلب عليه، أي على جانبي سوق العمل بشكل عام، كما رصدنا الآثار المتفاوتة على عدد من القطاعات الإنتاجية المختلفة من واقع الخبرة الدولية الراهنة، وفي مواجهة ما تمت ملاحظته بَينت الدراسة أهم العوامل المشتركة للإجراءات التي اتخذتها الدول العربية للتصدي لتداعيات الأزمة وتأثيراتها على قطاع العمل والعمال بصفة خاصة، وحرصت الدراسة أيضا على تقديم نوع من الدليل الاسترشادي للعمل في الأجلين القصير والمتوسط، من خلال استعراض الإستجابة المؤسسية السريعة لمنظمة العمل العربية، وحاولنا من خلال استقراء الأوضاع العربية الراهنة بناء تصور لدور أطراف الإنتاج الثلاثة لإصلاح أسواق العمل ومواجهة قضية التشغيل والبطالة في ظل التأسيس للمنظومة الاقتصادية الرقمية، ثم استعنا بالمصادر الدولية لمحاولة بناء إطار فكري، يساعد في تقديم رؤية لمنظمة العمل العربية، تسهم في طرح حلول للأجل الطويل . وفي الأخير وجدنا أن الدول العربية يمكن أن تستفيد من التهديدات الماثلة في الجائحة لتوجد منها نوعا من الفرص، عن طريق التوجه في الأمد البعيد نحو بناء صيغة للتعاون الفعال بين مختلف الدول العربية، على طريق تشييد سلاسل عربية للإمداد والعرض والقيمة الاقتصادية، للحد من تأثيرات الظروف الدولية والأزمات الطارئة غير المتوقعة مثل جائحة فيروس كورونا الحالية على أسواق العمل وعلى قضية التشغيل.

وهكذا تتكامل أدوات التعامل مع الجائحة ، بين الأجل القصير والمتوسط والطويل، في تصور منظمة العمل العربية، لتقدم مثالا للعمل المستند للتفكير العلمي من أجل بناء المستقبل.

المصادر والمراجع

- إصدارات وأدبيات منظمة العمل العربية.
- منظمة العمل الدولية، مجموعة تقارير حول "تأثيرات فيروس كوفيد-19 على أسواق العمل 2020".
- صندوق النقد الدولي، مجموعة تقارير بعنوان "صندوق النقد الدولي في مواجهة جائحة "كوفيد -19" 2020".
- صندوق النقد العربي، تقرير "آفاق الاقتصاد العربي" الإصدار الحادي عشر، أبريل 2020.
- دراسة تحليلية للمنظمة العربية للسياحة والاتحاد العربي للنقل الجوي، حول "الأزمات العالمية السابقة التي أثرت على الاقتصاد والسياحة والسفر ومقارنتها مع أزمة كورونا 2020".
- البنك الدولي، دراسة بعنوان البنك الدولي يتوقع أكبر تراجع في التحويلات المالية في التاريخ الحديث - إصدارات البنك الدولي، تاريخ 22 أبريل 2020.
- مجلة السياسة الدولية، العدد 221 يوليو 2020، جائحة "كورونا" وانفجارالأزمات الاقتصادية.
- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2016.
- منظمة العمل الدولية، تقرير عن العمل اللائق والاقتصاد غير المنظم 2002.
- منظمة العمل الدولية، تقرير عن المنشآت الصغيرة والمتوسطة واستدامة العمالة اللائقة والمنتجة 2015.
- المعهد العربي للتخطيط بالكويت، دراسة بعنوان "المسئولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية، 2009".
- المركز الدولي للأبحاث والدراسات / جدة – دراسة حول "دور الجهات الخيرية في المسئولية الاجتماعية".
- منظمة التجارة العالمية، تقرير حول "تنمية سلاسل القيمة المضافة العالمية، الابتكار التكنولوجي وتجارة سلاسل العرض، 2019".



منظمة العمل العربية في سطور

هى احدى المنظمات العربية المتخصصة العاملة في نطاق جامعة الدول العربية . وهي أول منظمة عربية تعني بشؤون العمل والعمال على الصعيد القومي وتنفرد دون سائر المنظمات العربية بتطبيق نظام التمثيل الثلاثي الذي يقوم على أساس إشتراك الحكومات وأصحاب الأعمال والعمال في كل نشاطات المنظمة واجهزتها الدستورية والنظامية . وإيماناً بأهمية تكاتف أطراف الانتاج في الوطن العربي كضرورة ودعامة أساسية للوحدة العربية واعترافاُ بأن التعاون في ميدان العمل هو أفضل ضمان لحقوق الأنسان العربي في حياة كريمة أساسها العدالة الاجتماعية وسبيلها التعاون الفعال لتطوير المجتمع العربي وتنميته على أسس متينة وسليمة.